جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

الجهاز المركزي للإحصاء

التعداد العام الثاني للسكان والمساكن والمنشآت

١٩٨٨م

النتائج الاولية

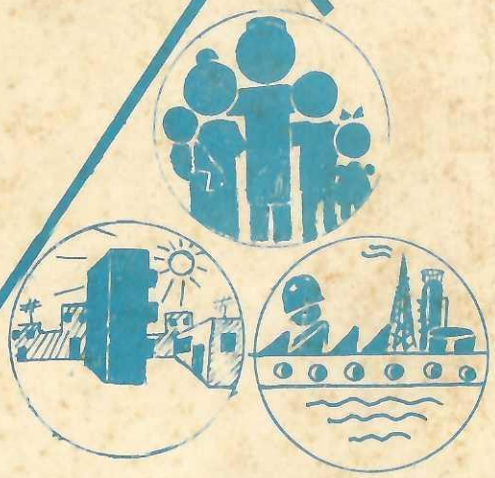

عدن : أغسطس ١٩٨٨م

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

الجهاز المركزي للإحصاء

التعداد العام الثاني للسكان والمساكن والمنشآت

١٩٨٨م

النتائج الأولية

عدن : أغسطس ١٩٨٨م

يجب الإشارة إلى المصدر وهو

الجهاز المركزي للاحصاء

عند النشر أو الاقتباس

تقديم

يأتي تنفيذ التعدادات العامة والمسوحات الاحصائية الاخرى ضمن الاختصاصات والمهام المناطة بالجهاز المركز للاحصاء في إطار مسئولياته عن جمع وتجهيز ونشر وتحليل البيانات الاحصائية ومساعدة الاجهزة المعنية على الإستفادة منها في رسم معالم تطورها المستقبلي ورفع فعالية التخطيط وتسريع وتائر التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

ويعتبر التعداد العام الثاني للسكان والمساكن والمنشآت ، الذي أنجزت عملياته الميدانية خلال الفترة يناير - إبريل ١٩٨٨م واحدا من أضخم الأعمال الإحصائية التي جرى تنفيذها . ويتواصل العمل لاستكمال تجهيز نتائجه . وقد تميز هذا التعداد عن غيره من التعدادات السابقة التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء من الناحيتين الكمية والنوعية وبالذات فيما يتعلق بمستوى شمول بيانات إستمارتي التعداد وتكامل مؤشراتها ، والفترة الزمنية القصيرة نسبيا التي إستغرقتهامرحلته التحضيرية .

ومما لاشك فيه فان نتائج التعداد ستعزز قاعدة البيانات الإحصائية الأساسية والجارية وستلبي من الناحيتين الكمية والنوعية جزءا هاما من متطلبات عمليات التخطيط المنهاجية الجارية في البلاد ، كما ستساعد على تعزيز فعاليتها .

ويسر الجهاز المركزي للإحصاء أن يصدر هذا الكتيب الذي يحتوي على النتائج الأولية للتعداد العام الثاني للسكان والمساكن والمنشآت لعام ١٩٨٨م وهي تمثل قدرا يسيرا من المؤشرات والبيانات الاساسية التي شملتها إستمارة التعداد ، وقد تم إستخراجها وتجهيزها يدويا بهدف تمكين أجهزة الادارة السياسية والإقتصادية وأجهزة التخطيط على كافة المستويات وفي عموم فروع الاقتصاد الوطني من الإستفادة منها عند إعداد مؤشراتها التخطيطية في إطار خطة العام الرابع ١٩٨٩م من الخطة الخمسية الثالثة للأعوام ١٩٨٦ - ١٩٩٠م ، وكذلك لترشيد مختلف أنشطتها المستقبلية ويأمل الجهاز المركزي للإحصاء ان يصدر النتائج النهائية والتفصيلية للتعداد بعد إستكمال معالجتها الآلية وذلك في أقرب وقت ممكن .

وأخيرا لايسع الجهاز إلا أن يتقدم بالشكر لكافة الأجهزة والمؤسسات والافراد الذين ساهموا في الانجاز الناجح لهذا العمل الضخم خلال مراحل الاعداد والتنفيذ .

د . محمد محسن المسعودي
رئيس الجهاز المركزي للاحصاء

المقدمة

يعتبر التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ١٩٨٨م ثاني تعداد شامل للسكان يتم تنفيذه في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حيث أجرى التعداد العام الأول عام ١٩٧٣. ومما يميز هذا التعداد عن سابقه أنه إشتمل على العديد من المؤشرات والبيانات التي لم يشملها التعداد الأول حيث بلغ إجمالي المؤشرات التي احتوتها إستمارة التعداد الأول (١٣) مؤشراً في حين بلغت المؤشرات التي تضمنتها إستمارة التعداد الثاني (٥٤) مؤشرا. وكان الهدف الأساسي للجهاز المركزي للاحصاء من تضمين إستمارة التعداد لهذا الكم الكبير من المؤشرات ليس فقط تحديث الاحصاءات الجارية وسد النقص في البيانات اللازمة لعملية التخطيط حاضرا ومستقبلا ، بل وتوفير أكبر قدر من البيانات الإحصائية اللازمة لترشيد القرارات ذات العلاقة بتخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى جانب خدمة هيئات وكوادر البحث العلمي مما يؤدي في الأخير الى رفع مستوى فعالية إستغلال الموارد المادية والبشرية.

وإهتماما من الجهاز المركزي للإحصاء بضرورة تهيئة كافة الظروف اللازمة لنجاح التعداد فقد اتخذت العديد من الإجراءات في مرحلة التحضير والاعداد له من خلال تنشيط ورفع فعالية أنشطة اللجان والهيئات (اللجنة العليا ، اللجنة الفنية ، مكتب التعداد) هذه اللجان التي لعبت دورا فاعلا في إنجاز مختلف أعمال المرحلة التحضيرية. ومما يجدر ذكره أنه أثناء المرحلة التحضيرية أعطيت عناية خاصة للمسائل التالية :-

أولا – تقييم تجربة التعدادات السابقة وأولها التعداد العام الأول ١٩٧٣ بهدف التقاط الصعوبات والمشاكل التي واجهت هذه التعدادات ، والعمل على تلافيها .

ثانيا – الاستفادة من التجارب الدولية في مجال تنفيذ التعدادت وعلى الأخص للحقبة الأخيرة وقد أعطيت عناية خاصة لدراسة تجارب البلاد العربية التي نفذت تعداداتها حديثا والاستفادة منها .

ثالثا – حصر إحتياجات مستخدمي البيانات قبل الشروع في وضع التصاميم الفنية لاستمارات التعداد ودراستها في اطار مختلف اللجان المعنية وعلى الأخص اللجنة الفنية التي تضم ممثلين لمعظم الجهات المستخدمة لبيانات التعداد .

رابعا – وضع ميزانية التعداد ومناقشتها وتأمين عملية المصادقة عليها في الوقت المناسب.

خامسا – إتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمين كافة المستلزمات البشرية والمادية التي يتطلبها تنفيذ التعداد . وما يميز هذه الإجراءات توفير المشتغلين في التعداد بمختلف مستوياتهم الإشرافية والتنفيذية بأكبر قدر من المواصفات النوعية ويأتي الإجراء الحكومي الخاص بتفريغ طلبة الجامعة (من الصفوف النهائية) للعمل في التعداد من المسائل الهامة التي تم تحقيقها.

سادسا – وفي سياق الأعمال المنفذة في مرحلة التحضير تم إجراء تجربة تمهيدية (قبلية) في مناطق مختلفة بالجمهورية استهدفت إختبار مستوى كفاءة العمليات التحضيرية وعلى وجه الأخص في الجوانب التالية :-

أ- إختبار الخطة الزمنية الموضوعة للاعمال التنفيذية للتعداد .
ب- إختبار الوثائق وإستمارات التعداد من زوايا متعددة تهدف الى التقاط نقاط الضعف فيها .

سابعا - الاستفادة الممكنة في مجال الخرائط التعدادية من حيث تحديثها لمواكبة التقسيمات الإدارية المستحدثة .

ثامنا - الإستفادة من الخبرات الدولية .وتعد مسألة التعاون الفني والمادي مع الأمم المتحدة من خلال منظماتها المتخصصة من الأمور الهامة في هذا الجانب .كما أن مساهمة منظمة (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة لعبت دوراً هاماً في هذا المضمار .

لقد شملت أعمال المرحلة التحضيرية وضع خطة زمنية متكاملة لتنفيذ جميع عمليات المرحلة الميدانية . وتم تشكيل اللجان الرئيسية للتعداد في المحافظات برئاسة رؤساء المكاتب التنفيذية (محافظي المحافظات) وفي المديريات برئاسة(مأموري المديريات) وفي المراكز برئاسة(مساعدي المأمورين).

وقد باشرت هذه اللجان مهامها قبل وقت كاف من بدء المرحلة الميدانية وذلك لضمان تسهيل الأمور الخاصة بتنفيذ التعداد في مختلف النواحي .

وفي إطار الاعمال المكتبية التي تعقب أعمال المرحلة الميدانية للتعداد. جرى برمجة كافة العمليات التي تدخل في هذه المرحلة وهي عمليات إستلام وتخزين الوثائق التعدادية وعمليات المراجعة المكتبية والترميز لبيانات التعداد وغيرها . وإنطلاقا من

أهمية الاستفادة العاجلة من بيانات التعداد احتلت مسألة إستخراج النتائج الاولية أهمية خاصة في سلم البرنامج الزمني لمختلف الاعمال المكتبية ،حيث تم إستكمال أعمال الاستلام والتخزين لوثائق التعداد والشروع في إستخراج النتائج الاولية وتم تأمين الافراد اللازمين لتنفيذ هذه العملية . وقد تم إستخراج أقصى ما يمكن إستخراجه من مؤشرات لتضمينها نشرة النتائج الاولية هذه ، إنطلاقا من حقيقة ندرة البيانات السكانية المتاحة من جهة ، وعدم حداثتها من جهة أخرى.

وقد شملت النتائج الأولية التي تم إستخراجها بيانات تلخيصية حول حجم السكان وتوزعهم الجغرافي ومعدلات نموهم وتركيبهم الاسروي والنوعي والعمري والقوى العاملة . كما شملت معلومات حول المساكن وتوزعها الجغرافي وطرق تزويدها بالماء ووسائل الإضاءة المتوفرة فيها . هذا فضلا عن بعض النتائج المستخلصة من تعداد المنشآت .

ومما يجدر ذكره أخيرا أن بيانات التعداد قد تم جمعها وإسنادها لليلة ٢٩/٣٠مارس ١٩٨٨م . وقد استغرقت فترة العد مدة أسبوعين .

بعض التعريفات
المستخدمة بالتعداد

١ : الاسرة المعيشية

هي فرد أو أكثر تربطهم اولا تربطهم صلة قرابة . ولكنهم يشتركون معاً في مسكن واحد وكذلك في وجه أو أكثر من ترتيبات المعيشة كالإشتراك في وجبات الأكل أو تمويل نفقات المعيشة .

ويعتبر فرداً في الأسرة كل من بات معها ليلة الإسناد الزمني للتعداد ولو لم يكن في الأصل فرداً منها ومقيماً معها . كما لايعتبر فرداً في الأسرة كل فرد لم يبت معها ليلة الإسناد الزمني ولو كان في الأصل فرداً منها ومقيماً معها . غير إنه لأغراض التعداد يستثنى من شرط المبيت مع الأسرة الأفراد الذين تنطبق عليهم احدى الحالات التالية . ويعتبرون حكماً أفراداً في الأسرة ويسجلون في الإستمارة معها رغم أنهم لم يبيتوا في مسكن الأسرة ليلة الاسناد الزمني :

أ : الافراد الذين قضوا ليلة الاسناد الزمني في نوبات عمل كالعساكر وحرس المنشآت وصيادي الاسماك .

ب : أفراد الاسرة الذين قضوا ليلة التعداد في سفر داخل الجمهورية شريطة الا يكونوا قد أمضوا ليلتهم في مكان اقامة كالفندق أو الاستراحة او دار الضيافة .

ج : أفراد الاسرة الذين كانوا ليلة التعداد في سفر خارج الجمهورية شريطة أن تكون عودتهم من الخارج متوقعة قبل مضي ستة أشهر أعتباراً من ليلة الاسناد الزمني وان هذه العودة هي بنية الاقامة الدائمة بالجمهورية .

د : المشتغلون بالتعداد بكافة فئاتهم ومستوياتهم .

٢ : السكان خارج الجمهورية

يدخل في فئة السكان خارج الجمهورية الفرد الذي تتوفر فيه كل الشروط التالية :

اولاً: أن يكون يمنـياً ومن رعايا جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

ثانياً: أن يكون في الاصل وقبل مغادرته احد أفراد أسرة موجودة داخل الجمهورية ومقيماً معها اقامة معتادة لكنه كان ليلة الاسناد الزمني متواجداً خارج الجمهورية .

ثالثاً: أن تكون عودته النهائية الى أسرته للاقامة معها مجدداً غير متوقعة خلال الاشهر الستة التالية لليلة العد . فاذا كانت تلك العودة مؤكدة قبل مضي ستة أشهر يسجل مع أفراد الاسرة المتواجدين داخل الجمهورية

٣ : المشتغل

يعرف المشتغل لاغراض التعداد بانه الفرد الذي يبلغ من العمر ١٠ سنوات أو أكثر ذكراً أو أنثى . والذي زاول طيلة ايام اسبوع الاسناد الزمني عملاً مثمراً «ذا قيمة اقتصادية» داخل المنزل أو خارجه سواء كان ذلك لحسابه او لحساب أسرته أو لحساب الغير .

ويعتبر الفرد مشتغلاً أيضاً ولو لم يزاول أي عمل مثمر خلال أسبوع الاسناد الزمني اذا أنطبق عليه أحد الشرطين التاليين :-

أ: اذا كان مرتبطاً بعمل لحساب الغير لكنه لم يزاوله بسبب الاجازة أو المرض أو أية ظروف قاهرة أخرى .

ب: اذا كان يعمل في مشروعه الخاص (يعمل لحسابه ، أو صاحب عمل) ولم يمارس أي عمل بسبب ظروف قاهرة أوبسبب طبيعة العمل نفسه . فالمزارع الذي هيأ أرضه للزراعة وبذرها وينتظر موسم الجني مثلاً يعتبر مشتغلاً شريطة الا يكون باحثاً عن عمل خلال تلك الفترة .

أما الفرد الذي يعمل أصلاً لحساب أسرته بدون أجر فلا يعتبر مشتغلاً الا اذا مارس العمل فعلاً خلال أسبوع الاسناد الزمني في متجر أو مصنع أو مزرعة ذويه .

٤ : المتعطل

هو الفرد الذي يبلغ من العمر ١٠ سنوات أو أكثر (ذكراً كان أم أنثى) القادر على العمل والراغب فيه والذي كان خلال أسبوع الاسناد الزمني يبحث عن عمل لكنه لم يجده .

ويندرج المتعطلون في مجموعتين :-

أ: متعطل سبق له العمل : أي أنه كان قد مارس عملاً قبل تعطله الحالـــي .

ب: متعطل مستجد : أي أنه لم يسبق له ممارسة أي عملٍ على الاطـــلاق .

وعند تطبيق تعريف المشتغل أو تعريف المتعطل تراعى الحالات الخاصة التالية :-

أ: اذا جمع الفرد خلال أسبوع الاسناد الزمني بين كونه قد عمل بعض أيام الاسبوع وكانت تنطبق عليه حالة أخرى غير التعطيل (كان يكون طالباً أو ربة بيت ..الخ) في الايام الاخرى من الاسبوع فيعتبر مشتغلاً اذا عمل ثلاثة أيام على الأقل خلال ذلك الاسبوع .فاذا عمل أقل من ذلك توضح حالته الاخرى .

ب: اذا جمع الفرد خلال أسبوع الاسناد الزمني بين كونه متعطلاً وأية حالة أخرى غير الاشتغال فيعتبر متعطلاً اذا كان قد بحث عن عمل لفترة من الاسبوع المذكور لاتقل عن ثلاثة أيام .

أما اذا قلت الفترة عن ذلك فيؤخذ بحالته الاخرى .

جـ: اذا جمع الفرد خلال أسبوع الاسناد الزمني بين كونه مشتغلاً ومتعطلاً . أي اذا كان مشتغلاً ثم تعطل ، أو كان متعطلاً ثم أشتغل فيعتبر مشتغلاً اذا كان عدد أيام العمل نصف أيام الاسبوع أو أكثر (متصلة أو منفصلة) . ويعتبر متعطلاً اذا حدث عكس ذلك . فاذا تساوى عدد ايام العمل وأيام التعطل يؤخذ بالحالة التي كان عليها في نهاية الاسبوع .

٥ : قوة العمل

تتألف قوة العمل من مجموع المشتغلين والمتعطلين.

٦: المسكن

هو مبنى مستقل أو جزء من مبنى معد أصلاً لسكن أسرة معيشية واحدة ولو كان مسكوناً وقت التعداد بأكثر من أسرة أو كان خالياً .وللمسكن مدخل مستقل (أو أكثر) يمكن شاغليه من الدخول اليه أو الخروج منه دون أضطرارهم للمرور عبر مسكن آخر .

ولاغراض التعداد يعتبر أيضاً كل مكان مسكون وقت التعداد مسكناً ولو لم يشيد أصلاً لغرض السكن ، كالدكان الذي يقيم فيه فرد أو أسرة ، والمغارة المأهولة .

وأستناداً لما سبق فقد يكون المسكن أحد الاشكال التالية :-

بيت مستقل - شقة في عمارة - فيلا - عشه خيمه - كوخ - صندقة - مكان غير معد للسكن- مسكن عام ، وهو مكان مخصص للاقامة الجماعية مثل الفندق ، المستشفى ، المخيم ، السجن ، داخليات الطلبة ، دور الضيافة ..الخ .

٧: المنشأة

هي مبنى أو جزء من مبنى مخصص لممارسة أي نوع من أنواع النشاط الاقتصادي أو غير الاقتصادي . وعلى ذلك فقد تكون المنشأة مصنعاً . أو دكاناً . أو فندقاً أو مطعماً أو مخبازة أو ماشابه ذلك من أماكن العمل والانتاج . وكذلك قد تكون مدرسة أو مسجداً أو ادارة حكومية أو سفارة او داراً للسينما .

ويعتبر المسكن العام منشأة الى جانب كونه مسكناً . فالفندق والمستشفى ودار الضيافة وماشابه ذلك تعتبر منشأت ومساكن عامة في نفس الوقت .

وأستثناء من هذا التعريف لاتعتبر الحيازة الزراعية منشأة رغم أنها مكان لممارسة نشاط أقتصادي .

ويعتبر ضمن المنشآت محطات تأجير الآليات الزراعية . ومزارع الدولة النباتية والحيوانية ومحطات الارشاد الزراعي ومؤسسات الدواجن ومراكز الابحاث والمشروعات الزراعية المختلفة

وهيئات التطوير والتعاونيات السمكية والتعاونيات الزراعية الانتاجية والخدماتية ..الخ كما أن المفارش ضمن سوق كبير كسوق السمك مثلاً يعتبر كل منها منشأة .

ولا تعتبر الأماكن التالية منشآت :

١ : المقابر والاضرحة غير الملحق بها مساجد .
٢ : المساجد غير المسقوفة .
٣ : الحظائر التي لايزاول فيها نشاط أقتصادي .
٤ : الجراحات التي لاتستخدم لممارسة عمل مربح . مثل الجراج الذي يستخدم لايواء السيارة الخاصة بالشخص .
٥ : الحيازة الزراعية الحيوانية الفردية (النحل والدجاج) وان كانت تقع في مبنى أو جزء منه .
٦ : المخازن «البخارات» .
٧ : العربة ذات الموقف غير الثابت .
٨ : الاماكن التي تزاول فيها ربات البيوت خياطة الملابس بأجر بالمنازل .

٨ : حالة العمل في المنشأة

العاملة : هي التي تزاول اعمالها يوم ١٩ مارس ١٩٨٨م وهي حالة معظم المنشآت.وتعتبر المنشأة «عاملة» اذا كانت مغلقة بشكل مؤقت مثلاً بسبب عطلة الاسبوع أو الاعياد أو الاجازات الرسميـــــة .

المغلقة : هي كل المنشآت المغلقة يوم ١٩ مارس ١٩٨٨م بسبب موسمية نشاطها أو بسبب نقص المواد الاولية أو أنقطاع التيار الكهربائي أو تعطل الآلات أو أي اسباب أخرى تستدعي اغلاق المنشأة وتعطيل نشاطهـــا .

المتوقفة : وهي المنشآت التي توقفت نهائياً عن مزاولة نشاطها في يوم أو قبل ١٩ مارس ١٩٨٨م وخرجت أو في طريق الخروج من السوق .

الخالية : وهي الاماكن المعدة لكي تشغل بمنشآت ووجدت خالية يوم ١٩ مارس ١٩٨٨م .

٩: القطاع الذي تتبعه المنشأة

يقصد بالقطاع هنا الجهة التي تمتلك رأسمال المنشأة أو التى لها حق الاشراف عليها .
ولذا قد يكون القطاع إحدى الحالات التالية :-

١: حكومي :كالوزارات وفروعها والدوائر والاقسام التابعة لها ، أو المنشآت الاقتصادية التي تمتلك الحكومة رأسمالها بالكامل .

٢: تعاوني :ويشمل التعاونيات بكافة أشكالها الانتاجية والخدماتية .

٣: مختلط محلي وهو الذي تكون ملكية رأسمال المنشاة فيه مشتركة بين الدولة والمواطنين .

٤: مختلط أجنبي : وهو الذي تكون ملكية رأسمال المنشأة فيه مشتركة بين الدولة وجهات أجنبية .

٥: خاص محلي :ويشمل المنشآت التي لاتشارك الدولة في رأسمالها بل تعود ملكيتها لافراد محليين .

٦: خاص عربي: ويشمل المنشآت التي تمتلكها جهات عربية ولاتشارك الدولة في ملكية رأسمالها .

٧: خاص أجنبي: ويشمل المنشآت التي تمتلكها جهات أجنبية ولاتشارك الدولة في ملكية رأسمالها .

١٠: غرفة المعيشة

هي حيز مسقوف محاط بجدران تشكل مسكناً أو جزء مَن مسكن وتستخدم حصراً للأكل او النوم أو الجلوس أو لاكثر من غرض واحد من الاغراض المذكورة ولا تعتبر من ضمن غرف المعيشة كل من الشرفات والمطابخ والمخازن المستخدمة لحفظ المواد الغذائية أو غيرها من المواد والحمامات والغرف التي تستخدم للعمل وأماكن مبيت الحيوانات .

الفصل الاول

السكان والقوى العاملة

عدد السكان ومعدلات نموهم

أظهرت النتائج الأولية للتعداد العام الثاني للسكان والمساكن والمنشآت أن إجمالي عدد سكان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وصل في منتصف ليلة ٣٠/٢٩ مارس ١٩٨٨م إلى ٢٣٤٥٢٦٦ نسمة منهم ٢١٠٧١٦٦ فرداً كانوا في تلك الليلة داخل حدود الجمهورية . والباقي قدره ٢٣٨١٥٠ فرداً كانوا خارجها . ويزيد مجموع سكان الجمهورية عام ١٩٨٨م عما كان عليه قبل خمسة عشر عاماً بحوالي ٧٥٥ ألف نسمة . فقد بلغ عدد السكان وفقاً لنتائج التعداد الذي جرى عام ١٩٧٣م حوالي ١٥٩٠٢٧٥ نسمة . ويتبين بالحساب أن معدل النمو السنوي للسكان المتحقق خلال الفترة المذكورة وصل إلى ٢٦,٠٢ بالآلف . أي أن كل ألف من السكان كانوا مدار الفترة – بين التعدادين يتزايدون بمعدل يقارب ٢٦ فرداً في السنة . وهو معدل يطابق تقريباً ماكان معتمداً رسمياً قبل اجراء التعداد الأخير .

المحافظة	معدل النمو السنوي بالالف ١٩٧٣ - ١٩٨٨
عدن	٢٤,٥
لحج	٢٩,٣
ابين	٢٣,٥
شبوه	٣٠,٤
حضرموت	٢٤,٢
المهره	٣٢,١
اجمالي الجمهورية	٢٦,٢

ويتفاوت معدل نمو السكان من محافظة لاخرى حيث يبلغ أعلى مستوى له في محافظة المهرة (٣٢,١ بالآلف) بينما يصل الى أدنى مستوياته في محافظة أبين (٢٣,٥ بالآلف) كما يتضح من الجدول السابق .

التوزع الجغرافي للسكان

تعتبر محافظة حضرموت أكبرمحافظات الجمهورية فقد بلغ اجمالي عدد سكانها داخل وخارج الجمهورية أكثر من ٧٠٣ آلاف نسمه يشكلون ٣٠٪ من مجموع السكان . ويليها في ذلك محافظة لحج وتستقطب حوالي ٥٣٤ الفاً ، أي بنسبة تقارب ٢٣٪ وتأتي محافظة عدن بالمرتبة الثالثة . اما اقل محافظات الجمهورية سكاناً فهي المهرة التي يقل عدد سكانها عن ٩٨ الفاً يشكلون ٤,٢٪ فقط من مجموع السكان (انظر الجدول رقم ١ بالملحق).

ويلاحظ من دراسة تطور التوزيع النسبي للسكان حسب المحافظات بين عامي ١٩٧٣م و١٩٨٨م أن ثمة تغيرات ملحوظة طرأت على الوزن النسبي لسكان كل محافظة . كما يتضح من الجدول التالي :

المحافظة	١٩٧٣		١٩٨٨	
	عدد السكان	التوزيع النسبي٪	عدد السكان	التوزيع النسبي٪
عدن	٢٩١ ٣٧٦	١٨,٣	٤١٨ ٧٥٥	١٧,٨
لحج	٣٤٦ ٣٥٦	٢١,٨	٥٣٣ ٩٨٤	٢٢,٨
ابين	٢٣٨ ٣٩٧	١٥,٠	٣٣٧ ٧٠٦	١٤,٤
شبوه	١٦١ ٩٦٦	١٠,٢	٢٥٣ ٨٣٦	١٠,٨
حضرموت	٤٩١ ٣٠٤	٣٠,٩	٧٠٣ ١٥١	٣٠,٠
المهرة	٦٠ ٨٧٦	٣,٨	٩٧ ٨٣٤	٤,٢
أجمالي الجمهورية	١ ٥٩٠ ٢٧٥	١٠٠,٠	٢٣٤٥ ٢٦٦	١٠٠,٠

ملاحظة : عدد السكان عام ١٩٧٣ وفق التقسيمات الادارية المعمول بها عام ١٩٨٨

وقد نجم ذلك بطبيعة الحال عن تفاوت معدلات النمو السكاني بين المحافظات خلال الفترة المذكورة . فأنخفاض معدلات النمو عن معدلها العام للجمهورية في محافظات عدن ، أبين وحضرموت أدى إلى إنقاص الوزن النسبي للسكان في هذه المحافظات بينما أزداد هذا الوزن للمحافظات الأخرى .

التركيب الاسروي

اخذ عند اجراء التعداد بمفهوم الاسرة المعيشية (انظر التعاريف) وأستناداً لهذا المفهوم بلغ عدد الاسر المعيشية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ٣٢٥٦٨٢ أسرة . وقد تبين بتقسيم عدد السكان داخل الجمهورية على عدد الاسر أن متوسط حجم الاسرة يبلغ حوالي ٦,٥ فرداً . الا أن هذا المتوسط ليس واحداً على مستوى كل محافظة فهو يتراوح بين ٥,٧ في محافظة المهرة و٧,١ فرداً في محافظة شبوه . وهو في باقي المحافظات على النحو المبين فيمايلي:

المحافظة	متوسط حجم الاسرة
عدن	٥,٨
لحج	٦,٢
ابين	٦,٨
شبوه	٧,١
حضرموت	٦,٨
المهرة	٥,٧
الجمهورية	٦,٥

ويعتبر متوسط حجم الاسرة مرتفعاً نسبياً على الرغم من وجود عدد كبير من الافراد خارج الجمهورية . ولو أدخل هؤلاء في الحساب لارتفع هذا المتوسط الى ٧,٢ فرداً على مستوى الجمهورية ، ولقفز في بعض المحافظات مثل شبوه الى أكثر من تسعة أفراد . ويعكس أرتفاع متوسط حجم الاسرة أرتفاع معدلات الولادة بالجمهورية .

التركيب النوعي للسكان

يزيد عدد الاناث على عدد الذكور داخل الجمهورية بحوالي ٦٤ الفاً فقد بلغ عدد الاناث حوالي ١٠٨٥ الفاً مقابل ١٠٢١ الف ذكر (انظر الجدول رقم ١) . ولهذا فان نسبة النوع ، وهي عدد الذكور المقابل لكل مئة أنثى ، تزيد قليلاً عن ٩٤ . ويرجع أنخفاض نسبة النوع عن مستوياتها المسجلة في اقطار أخرى الى وجود أكثر من ٢٣٨ الفاً من السكان خارج الجمهورية منهم قرابة ١٦٤ الف ذكر مقابل اقل من ٧٤ الف أنثى . فاذا أضيف هؤلاء الى السكان داخل الجمهورية فان نسبة النوع ترتفع لتزيد قليلاً عن ١٠٢ وهي نسبة طبيعية ومتوازنة .

وتختلف نسبة النوع من محافظة لاخرى حيث تبلغ اعلى مستوى لها في محافظة عدن في حين تبلغ حدها الادنى في محافظة شبوه كما يظهر من الجدول التالي :-

المحافظة	نسبة النوع ١٩٨٨م
عدن	١٠٢,٤
لحج	٩٥,٦
ابين	٩٢,٥
شبوه	٨٧,٥
حضرموت	٩٠,٢
المهرة	١٠٠,١
الجمهورية	٩٤,١

ويرجع اختلاف نسبة النوع بين محافظات الجمهورية الى أختلاف مستويات الهجرة الخارجية .وفيما يتعلق بارتفاع نسبة النوع في محافظة عدن بالذات عن المئة ، وبالتالي زيادة عدد الذكور على عدد الاناث فيها الى الهجرة الوافدة اليها من باقي محافظات الجمهورية وكذلك الى العمالة الاجنبية الموجودة فيها .

التركيب العمري للسكان

يعتبر مجتمع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بشكل عام مجتمعا فتيا حيث ترتفع فيه نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة الى أكثر من ٤٦٪ من إجمالي السكان داخل الجمهورية . وهذه النسبة تعادل تماما نسبة البالغين الذين تنحصر أعمارهم بين ١٥ و ٥٩ سنة . أما الشيوخ الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ سنة أو أكثر فيشكلون ٧,٨٪ . ومما لاشك فيه فان إرتفاع نسبة الاطفال على النحو السابق ذكره على حساب إنخفاض نسبة البالغين لايعود الى إرتفاع مستويات الولادة فحسب ، فقد ساهمت الهجرة أيضا في التوصل الى هذه المحصلة . وعلى الرغم من أنه لاتتوفر في الوقت الحاضر بيانات حول التركيب العمري للسكان الموجودين خارج الجمهورية ، إلا أنه من المتوقع أن تكون النسبة الكبرى منهم من البالغين الأمر الذي ادى الى خفض نسبتهم داخل الجمهورية ورفع بالمقابل نسبة كل من الأطفال والشيوخ فيها . ولعل أبرز دليل على صحة هذا الاستنتاج هو أن التركيب العمري للاناث داخل الجمهورية–وهن أقل تعرضا للهجرة كما هو معروف– يختلف عن نظيره للذكور . فالاناث أقل من ١٥ سنة يشكلون ٤٣,٣٪ من إجمالي الاناث في حين يشكل الذكور في هذه الفئة من العمر ٤٩٪ من مجموع الذكور .

ونسبة الأطفال الى إجمالي السكان تتفاوت بدورها من محافظة لأخرى حيث يشكل الأطفال في بعض المحافظات مثل لحج وشبوة ما يقرب من نصف العدد الكلي لسكان هاتين المحافظتين. في حين تنخفض في محافظة عدن الى مادون ٤٠٪ وذلك بسبب إستقطاب هذه المحافظة لمهاجرين بالغين كما أسلفنا . وبشكل عام فان نسبة الاطفال الذكور الى إجمالي السكان هي دائما أعلى من مثيلتها عند الإناث في جميع المحافظات دون إستثناء.

وفيما يتعلق بنسبة الشيوخ من إجمالي السكان فهي بدورها مرتفعة نسبيا إذا ما قورنت بالاقطار المماثلة للجمهورية من حيث مستويات معدلات الوفاة وخاصة في المحافظات الأكثر تعرضا من غيرها للهجرة النازحة مثل محافظة حضرموت التي تزيد فيها نسبة الشيوخ (٦٠سنة فأكثر) عن ١٠٪ أما نسبة البالغين من إجمالي السكان فتتحدد بطبيعة الحال تبعا لنسبة الاطفال والشيوخ كما يتضح من الجدول التالي :

المحافظة	الاطفال (أقل من ١٥)			البالغين (١٥ - ٥٩)			الشيوخ (٦٠ فأكثر)		
	٪			٪			٪		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
عدن	٣٩,٥	٣٨,٣	٣٨,٩	٥٥,٦	٥٦,٦	٥٦,١	٤,٩	٥,١	٥,٠
لحج	٥٢,١	٤٧,١	٤٩,٥	٤١,٤	٤٥,٧	٤٣,٦	٦,٥	٧,٢	٦,٩
أبين	٥١,٨	٤٥,٠	٤٨,٢	٤٠,٩	٤٧,٥	٤٤,٤	٧,٣	٧,٥	٧,٤
شبوة	٥٥,٨	٤٥,١	٥٠,١	٣٥,١	٤٦,٠	٤٠,٩	٩,١	٨,٩	٩,٠
حضرموت	٤٩,٦	٤١,٩	٤٥,٥	٤٠,٦	٤٧,٧	٤٤,٤	٩,٨	١٠,٤	١٠,١
المهرة	٤٦,٣	٤٣,٩	٤٥,١	٤٥,١	٤٨,٢	٤٦,٦	٨,٦	٧,٩	٨,٣
الجمهورية	٤٩,٠	٤٣,٣	٤٦,١	٤٣,٤	٤٨,٦	٤٦,١	٧,٦	٨,١	٧,٨

وتقتضي الإشارة الى أن إرتفاع نسبة الاطفال والشيوخ، وهي فئات مستهلكة للسلع والخدمات ، على حساب نسبة البالغين ، وهم وعاء القوى العاملة المنتجة تترتب عليه آثار إقتصادية بعيدة. لأن ذلك يؤدي الى إرتفاع اعباء الاعالة السكانية. فنسبة الاعالة السكانية ، وهي عدد الاطفال والشيوخ المقابل لكل مئة من البالغين(١٥-٥٩) ، تصل في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الى حوالي١١٧ . وهي على هذا النحو واحدة من أعلى معدلات الاعالة السكانية في العالم. ويكفي للدلالة على إرتفاعها الاشارة الى أن هذه النسبة تقل كثيرا عن المئة في معظم أقطار العالم. بل وتصل في بعضها الى أقل من نصف الرقم المسجل بالجمهورية .

القوة العاملة

أظهرت نتائج التعداد أن حجم قوة العمل داخل الجمهورية بلغ حوالي ٤٣٥ ألفا ، منهم ٣٧٩ ألفا من الذكور يشكلون قرابة ٨٧٪ من إجمالي قوة العمل . أما الإناث فقد بلغ عددهن حوالي ٥٦ ألفا ، أي بنسبة ١٣٪ من المجموع (أنظر الجدول رقم ٤ بالملحق) .

وتشكل قوة العمل من إجمالي السكان نسبة لاتتعدى ٢٠,٦٪ وهي نسبة منخفضة قياسا بنظيرها في الاقطار العربية وغيرها من الاقطار النامية الاخرى . كما أنها أقل من تلك المسجلة عام ١٩٧٣م ، حيث بلغت آنذاك حوالي ٢٥٪ . غير انها تبقى رغم إنخفاضها منسجمة مع مجمل الاوضاع والتطورات الديموغرافية والإجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الجمهورية منذ ذلك الوقت . فقد تضافرت مجموعة من العوامل ساهمت وبدرجات متفاوتة في تخفيض نسبة القوة العاملة من السكان على ذلك النحو . ولعل من أهم هذه العوامل :

أولا – الهجرة الى خارج الجمهورية ، وهي هجرة ذات طابع انتقائي ، إذ تنصب بالدرجة الأولى على الافراد المشتغلين .

ثانيا – إرتفاع نسبة الاطفال في المجتمع على حساب نسبة السكان في سن العمل ، وذلك بفعل إرتفاع معدلات الولادة من جهة ، وهجرة البالغين الى خارج الجمهورية من جهة أخرى .

ثالثا – زيادة الاقبال على التعليم وتطور مستويات الالتحاق بالمدارس والجامعات وتحسن نسب الاستيعاب فيها . وهي نتيجة حتمية للتقدم الاقتصادي والإجتماعي الذي شهدته البلاد خلال السنوات الماضية . وقد ساهم ذلك في تقليل أعداد الاطفال في قوة العمل والذين أصبحوا يتوجهون بدلا عن ذلك الى المدارس .

رابعاً : ويضاف إلى ذلك كله إنخفاض معدلات مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في البلاد ، شأنها في ذلك شأن معظم الأقطار النامية الأخرى . فقد أظهرت النتائج الأولية أن الاناث يساهمن في قوة العمل بنسبة لاتتعدى ٥,٢٪ من إجمالي عددهن بالجمهورية ، بينما تبلغ هذه النسبة للذكور أكثر من ٣٧٪ . غير أنه لابد من الاشارة هنا إلى أن نسبة مساهمة الإناث بالقوة العاملة ، والتي أسفرت عنها نتائج التعداد الأخير لاتعكس حقيقة مساهمة المرأة اليمنية في ميدان العمل الإقتصادي . ذلك لأن وقت الاسناد الزمني لبيانات التعداد – وهو أواخر مارس ١٩٨٨م – يقع في فترة ركود بالنسبة للمواسم الزراعية . ولذلك يرجح بأن كثيراً من الإناث اللواتي درجن على العمل في الزراعة في مواسمها سجلن في التعداد على أنهن متفرغات للأعمال المنزلية أو ربات بيوت . وبالتالي أخرجن من قوة العمل .

والحقيقة أن نسبة القوة العاملة من إجمالي السكان ، والتي يطلق عليها إصطلاحا معدل المساهمة الخام بالنشاط الاقتصادي ، تتفاوت كثيرا بين المحافظات . كما أنها تختلف وبدرجة كبيرة للذكور عنها للاناث داخل كل محافظة . ويتوقف مستواها أساسا تبعا لمدى تأثير كل من العوامل المذكورة آنفا .

وقد جاءت محافظة عدن بالمرتبة الأولى من حيث إرتفاع معدلات المساهمة فيها سواء بالنسبة للذكور أو بالنسبة للاناث . فقد وصل معدل المساهمة لاجمالي السكان الى مايقرب من ٣٢٪ . وهو على هذا النحو أكثر من ضعف المعدلات المسجلة في كل من لحج وشبوة . وينسجم ذلك على أية حال مع الطبيعة الخاصة لمحافظة عدن حيث تتنوع الأنشطة الاقتصادية فيها وتستقطب قوى عاملة من المحافظات الأخرى ومن خارج الجمهورية أيضا .

ويلي محافظة عدن مباشرة محافظة المهرة حيث يصل فيها معدل المساهمة بالقوة العاملة الى ٢٧,٤٪ من مجموع سكانها، ثم محافظة أبين. فالمهرة.

وفيما يتعلق بمعدلات المساهمة بين الاناث فقد سجلت محافظات لحج وشبوة وحضرموت نسبا متدنية تقل أو تزيد قليلا عن ٢٪ كما يتضح من الجدول التالي :

معدلات المساهمة بالنشاط الاقتصادي

المحافظة	ذكور	إناث	المجموع
عدن	٤٨,٦	١٤,٥	٣١,٨
لحج	٣٠,٣	١,٨	١٥,٧
أبين	٣٧,١	٦,٢	٢١,٠
شبوة	٢٩,٧	٢,١	١٥,٠
حضرموت	٣٥,٧	٢,٥	١٨,٣
المهرة	٤٧,٠	٧,٧	٢٧,٤
الجمهورية	٣٧,١	٥,٢	٢٠,٦

وتقتضي الاشارة الى أنه لاتتوفر في هذه المرحلة المعطيات الكافية للوصول الى تفسيرات قاطعة لتدني معدلات المساهمة وخاصة للاناث وكذلك لتفاوتها من محافظة لأخرى على النحو الذي بينه الجدول السابق . غير أن النتائج النهائية للتعداد ، والتي تتضمن قدرا كبيرا من التفصيل سوف تلقي المزيد من الأضواء حول هذا الموضوع وتمكن من تحليل المعطيات الخاصة بمعدلات المساهمة على نحو أكثر عمقا .

العمالة والبطالة

اعتبر فردا في قوة العمل كل من كان مشتغلا فعلا أو كان متعطلا . وقد صنف الفرد مشتغلا إن كان قد عمل فعلا في عمل منتج (ذا قيمة إقتصادية) خلال الفترة المحددة للإسناد الزمني للبيانات ، وكذلك كل من كان مرتبطا بمثل هذا العمل لكنه لم يتمكن من القيام به لسبب طارئ كالاجازة أو المرض . كما صنف الفرد متعطلا إذا كان وقت الاسناد الزمني راغبا

في العمل وباحثا عنه لكنه لايجده . وقد تم التمييز عند جمع البيانات وتصنيفها بين نوعين من المتعطلين . النوع الأول : المتعطل الذي سبق له العمل قبل تعطله ، والنوع الثاني : المتعطل الذي لم يسبق له العمل . وهكذا فان قوة العمل تتألف من طائفتين هما المشتغلون والمتعطلون .

لقد بلغ عدد الافراد الداخلين في قوة العمل كما أسلفنا ٤٣٥ ألفا . منهم حوالي ٣٨٤ ألف مشتغل وقرابة ٥١ ألف متعطل . وقد بلغت نسبة المتعطلين من مجموع قوة العمل – وهي ما تدعى إصطلاحا نسبة البطالة – حوالي ١١,٦٪ . ويقابلها بالطبع نسبة العمالة التي بلغت ٨٨,٤٪ . وتتفاوت نسبة البطالة بين المحافظات حيث تبلغ حدها الاقصى في محافظة أبين وهو ١٨,١٪ في حين تبلغ حدها الأدنى في محافظة المهرة وهو ٦,٤٪ كما يظهر من الجدول التالي :

المحافظة	نسبة العمالة	نسبة البطالة	المجموع
عدن	٨٩,٤	١٠,٦	١٠٠,٠
لحج	٩٢,٤	٧,٦	١٠٠,٠
أبين	٨١,٩	١٨,١	١٠٠,٠
شبوة	٩٠,٨	٩,٢	١٠٠,٠
حضرموت	٨٦,٤	١٣,٦	١٠٠,٠
المهرة	٩٣,٦	٦,٤	١٠٠,٠
الجمهورية	٨٨,٤	١١,٦	١٠٠,٠

وتعتبر نسبة البطالة على النحو السابق مرتفعة نسبيا . غير أنها رغم ذلك أقل مما كانت عليه عام ١٩٧٣ حيث وصلت آنذاك الى أكثر من ١٨٪ من إجمالي قوة العمل.

الفصل الثاني
المساكن

عدد المساكن

أظهرت النتائج الأولية ان إجمالي عدد المساكن في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية يبلغ ٢٨٤٥٠٨ مسكنا . وهو على هذا النحو يقل كثيرا عن إجمالي عدد الأسر بالجمهورية والذي يصل ، كما أسلفنا ، الى أكثر من ٣٢٥ ألفا . ولهذا فان متوسط عدد الأسر المقابل للمسكن الواحد يبلغ ١,١٤ أسرة (أنظر الجدول رقم ٥ بالملحق) .

ويزيد متوسط عدد الأسر للمسكن الواحد عن معدله العام ولكن بقدر ضئيل لكنه يرتفع في محافظة المهرة الى ١,٩ أسرة لكل مسكن . ويتمشى ذلك مع طبيعة هذه المحافظة حيث يشكل السكان المتنقلون (البدو) نسبة كبيرة من سكانها .

من ناحية اخرى فان متوسط عدد الأفراد المقابل للمسكن الواحد يزيد عن متوسط حجم الأسرة حيث يبلغ حوالي ٧,٤ فردا لكل مسكن . وهذا المتوسط بدوره يتفاوت بين المحافظات بدرجة كبيرة . فهو يقل عن معدله العام في محافظتي عدن ولحج ، ويرتفع بالمقابل في باقي المحافظات ليصل حده الأعلى في محافظة المهرة حيث يقارب ١١ فرداً للمسكن الواحد.

وتضم مساكن الجمهورية مايقرب من ٧٠٧ آلاف غرفة معيشية . والغرفة المعيشية وفق التعريف المعتمد بالتعداد هي التي تستخدم للأكل أو النوم أو الجلوس . ويبلغ معدل التزاحم ، وهو متوسط عدد الافراد المقابل لكل غرفة معيشية ، ثلاثة أفراد . غير أن هذا المعدل يقل عن مستواه العام للجمهورية في محافظتي شبوة (٢,٤) وحضرموت (٢,٥) . لكنه يرتفع في محافظة المهرة الى ٥,٦ . أما معدل التزاحم في محافظة عدن فيبلغ ثلاثة أفراد ، وهو المعدل العام للجمهورية .

وفيما يلي جدولا يبين المعدلات والمتوسطات المذكورة آنفا:

المحافظة	متوسط عدد الاسر بالمسكن	متوسط عدد الافراد بالمسكن	معدل التزاحم
عدن	١,٢	٦,٨	٣,٠
لحج	١,١	٦,٩	٣,٣
أبين	١,١	٧,٥	٣,٧
شبوة	١,١	٧,٩	٢,٤
حضرموت	١,١	٧,٧	٢,٥
المهرة	١,٩	١٠,٨	٥,٦
الجمهورية	١,١٤	٧,٤	٣,٠

أنواع المساكن

تتألف الغالبية العظمى من مساكن الجمهورية من بيوت مستقلة . فقد بلغت نسبة هذا النوع من المساكن مايقرب من ٧٩,٤٪ من إجمالي الوحدات السكنية في حين تشكل الشقق ٩٪ فقط من المجموع . أما باقي المساكن ونسبتها ١١,٦٪ فهي من الأنواع الاقل شيوعا كالفيلات والعشش والاكواخ والخيام وغيرها من المساكن المرتجلة والتي ستظهر النتائج النهائية العدد الموجود من كل منها.

وتعتبر عدن المحافظة الاولى بالجمهورية من حيث شيوع نظام الشقق فقد بلغت معدل الشقق ٢٣٪ من إجمالي مساكنها في حين تشكل الشقق في محافظة شبوة نسبة لاتزيد عن ١٪

من مساكنها . أما البيوت المستقلة فقد سجلت أعلى نسبة لها في محافظة شبوة حيث تزيد نسبة هذا النوع من المساكن فيها ٨٩٪ . ويليها في ذلك كل من محافظتي لحج (٨٦,٧) وحضرموت (٨٣٪) .

وفي المهرة تشكل الانواع الاخرى من المساكن (بخلاف الشقق والبيوت المستقلة) حوالي ٣٠٪ من إجمالي عدد المساكن فيها . ويرجح أن تكون الغالبية العظمى من هذه النسبة خياما . وفيما يلي جدولا يبين التوزيع النسبي للمساكن في كل محافظة حسب أنواعها :

المحافظة	بيوت مستقلة ٪	شقق ٪	أنواع أخرى ٪	المجموع ٪
عدن	٦١,٩	٢٢,٩	١٥,٢	١٠٠,٠
لحج	٨٦,٧	٦,٠	٧,٣	١٠٠,٠
أبين	٧٩,٧	٣,٥	١٦,٨	١٠٠,٠
شبوة	٨٩,٤	١,٠	٩,٦	١٠٠,٠
حضرموت	٨٣,٠	٧,٨	٩,٢	١٠٠,٠
المهرة	٦٧,٩	٢,٢	٢٩,٩	١٠٠,٠
الجمهورية	٧٩,٤	٩,٠	١١,٦	١٠٠,٠

مصدر المياه بالمسكن

أظهرت النتائج الاولية أن حوالي ٤٣٪ من أجمالي المساكن بالجمهورية يتم تزويدها بالمياه عن طريق الشبكة العامة . وهي نسبة جيدة اذا أخذت بالاعتبار الاوضاع الطبيعية

والبيئية للبلاد ، ووجود نسبة لايستهان بها من البدو ، والتناثر الكبير لقطاع واسع من سكانها في تجمعات سكانية صغيرة الحجم كثيرة العدد وهي أوضاع تجعل من أنشاء شبكات عامة للمياه فيها أمراً باهظ التكاليف .

وتأتي محافظة عدن في مقدمة محافظات الجمهورية من حيث ارتفاع نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للمياه ، ويليها محافظة حضرموت حيث تصل النسبة فيها إلى قرابة ٤٢٪ ثم محافظتي أبين وشبوه حيث تزيد أو تقل قليلاً فيها عن ٣٥٪ ثم محافظتي المهرة ولحج فقد بلغت نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للمياه فيها ٢٧٪ و ٢٣٪ على الترتيب . (أنظر الجدول رقم ٦ في الملحق) أما ما تبقى من مساكن فأنها تزود بالمياه بطرق أخرى غير الشبكة العامة كالشبكات الخاصة والآبار والعيون وغير ذلك . وستتاح معرفة أعداد ونسب المساكن التي تزود بالمياه بكل من تلك المصادر عند تجهيز النتائج النهائية للتعداد .

نوع الاضاءة بالمسكن

يرتبط حوالي ٤٧٪ من أجمالي المساكن بالجمهورية بالشبكات العامة للكهرباء في حين يعتمد أكثر من ثلث المساكن على ادوات للاضاءة يستخدم الكيروسين كوقود فيها . أما الباقي وقدره ١٨٪ من المساكن فتضاء بطرق أخرى متفرقة كالمولدات الخاصة والشمع وغيرذلك . وعلى صعيد المحافظات (أنظر الجدول رقم ٧ بالملحق) أظهرت النتائج الاولية أن محافظتي لحج والمهرة هي الاكثر أستخداماً للكيروسين في أضاءة مساكنها وبنسبة تبلغ ٥٣,٦ في الاولى و٥١٪ في الثانية أما اقل المحافظات أعتماداً على الكيروسين في الاضاءة فهي محافظة عدن ثم محافظة حضرموت . وترتفع بالمقابل نسبة المساكن المرتبطة بالشبكة العامة للكهرباء في هاتين المحافظتين حيث تبلغ في الاولى أكثر من ٨٢٪ من أجمالي مساكنها وفي الثانية حوالي ٥٦٪ أما بالنسبة للمحافظات الاخرى فهي على النحو المبين في الجدول التالي :

المحافظة	شبكة عامة٪	كيروسين ٪	انواع أخرى٪	المجموع
عدن	٨٢,٣	١٣,٦	٤,١	١٠٠,٠
لحج	٢٧,٩	٥٣,٦	١٨,٥	١٠٠,٠
ابين	٣٣,٠	٣٨,٢	٢٨,٨	١٠٠,٠
شبوه	٤١,٠	٣٢,٩	٢٦,١	١٠٠,٠
حضرموت	٥٦,٠	٢٥,٤	١٨,٦	١٠٠,٠
المهرة	٢٣,٩	٥١,٠	٢٥,١	١٠٠,٠
الجمهورية	٤٨,٦	٣٣,٤	١٨,٠	١٠٠,٠

الفصل الثالـــث
المـنشـآت

المنشآت

شمل التعداد العام الثاني للسكان والمساكن تعداداً للمنشات والمنشآة وفق التعريف المعتمد بالتعداد هي مبنى أو جزء من مبنى مخصص لممارسة أي نوع من انواع النشاط الاقتصادي أو غير الاقتصادي وقد أستثنيت الحيازات الزراعية من اطار المنشآت رغم انها في الواقع أمكنة يمارس فيها نشاط أقتصادي . وأستناداً لهذا التعريف بلغ عدد الموجودة داخل جمهورية اليمن الديمقراطية ٣٨٧٧٥ منشأة منها حوالي ٣٣ الف منشأة عاملة ، أي بنسبة ٨٥,٤٪ ، و١٦٦٤ منشأة مغلقة بشكل مؤقت تشكل ٤,٣٪ من مجموع المنشأت ، أما باقي المنشآت فقد وجدت عند الحصر متوقفة او خالية (انظر الجدول رقم ٨ بـــالملحق)

ويقع ثلث اجمالي المنشآت تقريباً في محافظة حضرموت ، ويتوزع الثلثين الباقين في المحافظات الاخرى .وفيما يلي التوزيع النسبي لاجمالي المنشآت حسب المحافظات:

المحافظـــة	المنشات ٪ من المجموع
عدن	١٩,٧
لحج	٢٠,٦
ابين	١٢,٠
شبوه	١١,١
حضرموت	٣٢,٥
المهرة	٤.١
الجمهورية	١٠٠,٠

ويؤخذ من توزيع المنشآت العاملة والمغلقة حسب القطاع الذي يملك المنشآة (أنظر الجدول رقم ٩ بالملحق) أن أكثر من ثلاثة أرباع المنشآت تعود ملكيتها للقطاع الخاص في حين تشكل المنشآت الحكومية نسبة تبلغ ٢١٪ . كما تبلغ نسبة المنشآت العائدة للقطاع التعاوني أقل بقليل من ٣٪ أما منشآت القطاع المختلط فتقل نسبتها عن ١٪ .

وتقتضي الاشارة الى أن التوزيع النسبي للمنشآت على النحو السابق هو مجرد توزيع عددي ولايعكس بالتالي الوزن النسبي الحقيقي معبراً عنه برأس المال المستثمر أو بعدد العاملين . فمن المعروف بان المنشآت الحكومية تتميز بالضخامة في أستثماراتها وفي عدد العاملين فيها ووزنها الحقيقي من هذه الزاوية يفوق منشآت القطاع الخاص بكثير ورغم وفرة عددها .

ويبلغ حجم قوة العمل بالمنشآت العاملة أكثر من ١٥٣ الفاً يشكلون حوالي ٣٥٪ من أجمالي قوة العمل بالجمهورية . ومعظم هؤلاء من الذكور الذين يشكلون نسبة تقارب ٨٣٪ (أنظر الجدول رقم ١٠ بالملحق) ويشكل العاملون باجر من أجمالي العاملين بالمنشآت نسبة تقارب ٧٦٪ وهذه النسبة تختلف من محافظة لاخرى حيث تراوحت بين ٨٨,٢٪ في عدن و٥٨,٦٪ في شبوه . كما يشكل أصحاب المنشآت مايقرب من ١٨٪ من أجمالي العاملين بالمنشآت . وهي بدورها تتفاوت بين المحافظات حيث تراوحت بين ٣٢,١٪ في شبوه و٧,٩٪ في عدن . أما العاملون بدون أجر في المنشآت فهم غالباً ذوي أصحاب المنشآت .وتقارب نسبتهم ٦٪ من مجموع العاملين . الا أن هذه النسبة ترتفع الى ١٠,٨٪ في حضرموت وتنخفض الى ٣,٣٪ في محافظة أبين .

وعند دراسة حجم القوى العاملة بالمنشآت ينبغي أن يؤخذ بالاعتبار أن القوى العاملة في قطاع الزراعة لم تدخل في الارقام نظراً لاستثناء الحيازات الزراعية من كونها منشآت .

التوزيع العددي والنسبي للسكان في كل محافظة حسب مكان تواجدهم
(داخل أو خارج الجمهورية) وقت التعداد

NUMBERS AND PERCENTAGE DISTRIBUTION OF POPULATION IN EACH GOVERNORATE BY THE PLACE WHERE THEY FOUND (WITHIN OR OUTSIDE P.D.R.Y.) AT THE TIME OF THE CENSUS

جدول رقم (2) Table

Governorate	Total المجموع		خارج الجمهورية Citizen abroad		داخل الجمهورية Population within P.D.R.Y.		المحافظة
	٪	No. عدد	٪	No عدد	٪	No. عدد	
Aden	100.0	418755	7.7	32038	92.3	386717	عدن
Lahg	100.0	533984	7.9	42358	92.1	491626	لحج
Abyan	100.0	337706	10.6	35956	89.4	301750	أبين
Shabwah	100.0	253836	17.8	45302	82.2	208534	شبوة
Hadramout	100.0	703151	10.9	76858	89.1	626293	حضرموت
Al—mahrah	100.0	97834	5.8	5638	94.2	92196	المهرة
Grand Total	100.0	2345266	10.2	238150	89.8	2107116	المجموع العام

توزيع السكان داخل وخارج الجمهورية حسب المحافظات والنوع

POPULATION WITHIN P.D.R.Y. AND CITIZEN ABROAD BY GOVERNORATES AND SEX

جدول رقم (1) Table

Governorate	المجموع Total			خارج الجمهورية Citizen abroad			داخل الجمهورية Within PDRY			المحافظة
	مجموع Total	إناث Females	ذكور Males	مجموع Total	إناث Females	ذكور Males	مجموع Total	إناث Females	ذكور Males	
Aden	418755	202997	215758	32038	11947	20091	386717	191050	195667	عدن
Lahg	533984	265191	268793	42358	13859	28499	491626	251332	240294	لحج
Abyan	337706	167815	169891	35956	11042	24914	301750	156773	144977	أبين
Shabwah	253836	125074	128762	45302	13885	31417	208534	111189	97345	شبوة
Hadramout	703151	351726	351425	76858	22388	54470	626293	329338	296955	حضرموت
Al-Mahrah	97834	46545	51289	5638	592	5046	92196	45953	46243	المهرة
Grand Total -	2345266	1160315	1184951	238150	73713	164437	2107116	1085635	1021481	المجموع العام

الملحق الأول
جداول النتائج الأولية للتعداد

توزيع السكان داخل الجمهورية حسب المحافظات وفئات السن والنوع

POPULATION WITHIN P.D.R.Y. BY GOVERNORATE, AGE GROUPS AND SEX

جدول رقم (3) Table

Governorate		Age Groups المجموع Total	٦٠ فأكثر 60 Years Or more	15 — 59	1 — 14	اقل من سنة Less Than One Year	المحافظة	فئات السن
Aden	M	195667	9637	108734	71684	5612	ذ	عدن
	F	191050	9829	108078	67640	5503	ا	
	T	386717	19466	216812	139324	11115	م	
Lahg	M	240294	15576	99515	116668	8535	ذ	لحج
	F	251332	18105	114860	110037	8330	ا	
	T	491626	33681	214375	226705	16865	م	

يتبع جدول رقم (3) Follow Table No. (3)

Governorate		Age Groups			فئات السن		المحافظة
		المجموع Total	٦٠ فأكثر 60 Years Or more	15 — 59	1 — 14	اقل من سنة Less Than One Year	
Abyan	M	144977	10559	59385	70579	4454	ابين ذ
	F	156773	11775	74521	66206	4271	ا
	T	301750	22334	133906	136785	8725	م
Shabwah	M	97345	8817	34215	50599	3714	شبوه ذ
	F	111189	9929	51120	46538	3602	ا
	T	208534	18746	85335	97137	7316	م
Hadramout	M	296955	29232	120546	137475	9702	حضرموت ذ
	F	329338	34205	157094	128853	9186	ا
	T	626293	63437	277640	266328	18888	م

يتبع جدول رقم (3) Follow Table No. (3)

Governorate		Age Groups فئات السن					المحافظة
		المجموع Total	٦٠ فأكثر 60 Years Or more	15 — 59	1 — 14	اقل من سنة Less Than One Year	
Al — Mahrah	M	46243	3958	20861	19920	1504	ذ
	F	45953	3640	22133	18612	1568	ا
	T	92196	7598	42994	38532	3072	م
Grand Total	M	1021481	77779	443256	466925	33521	ذ
	F	1085635	87483	527806	437886	32460	ا
	T	2107116	165262	971062	904811	65981	م

المهرة

المجموع العام

توزيع المشتغلين والمتعطلين وقوة العمل حسب المحافظات والنوع

EMPLOYED, UNEMPLOYED AND LABOUR FORCE BY GOVERNORATES AND SEX

جدول رقم (4) Table (4)

Governorate		اجمالي قوة العمل Labour force total	Unemployed متعطل			مشتغل Employed	المحافظة
			مجموع المتعطلين Total	مستجد Seeking work for the first time	سبق له العمل Previously employed		
Aden	M	95160	8376	5015	3361	86784	ذ
	F	27703	4729	3613	1116	22974	ا عدن
	T	122863	13105	8628	4477	109758	م
Lahg	M	72908	5236	2431	2805	67672	ذ
	F	4510	652	559	93	3858	ا لحج
	T	77418	5888	2990	2898	71530	م
Abyan	M	53836	8988	5235	3753	44848	ذ
	F	9661	2605	2268	337	7056	ا أبين
	T	63497	11593	7503	4090	51904	م
Shabwah	M	28946	2593	1287	1306	26353	ذ
	F	2352	274	248	26	2078	ا شبوة
	T	31298	2867	1535	1332	28431	م
Hadramout	M	106092	14788	9234	5554	91304	ذ
	F	8340	817	699	118	7523	ا حضرموت
	T	114432	15605	9933	5672	98827	م
Al—mahrah	M	21738	1589	828	761	20149	ذ
	F	3530	35	27	8	3495	ا المهرة
	T	25268	1624	855	769	23644	م
Grand Total	M	378680	41570	24030	17540	337110	ذ
	F	56096	9112	7414	1698	46984	ا المجموع
	T	434776	50682	31444	19238	384094	م العام

التوزيع العددي والنسبي للمساكن في كل محافظة حسب نوع المسكن

NUMBERS AND PERCENTAGE DISTRIBUTION OF HOUSING UNITS IN EACH GOVERNORATE BY TYPE

جدول رقم (5) Table

Governorate	مجموع المساكن Total housing units		Type of housing unit نوع المسكن						المحافظة
			أنواع أخرى Others		شقة Flat		بيت مستقل House		
	٪	العدد No.	٪	العدد No.	٪	العدد No	٪	العدد No	
Aden	100.0	56617	15.2	8607	22.9	12952	61.9	35058	عدن
Lahg	100.0	71498	7.3	5201	6.0	4271	86.7	62026	لحج
Abyan	100.0	39937	16.8	6724	3.5	1406	79.7	31807	أبين
Shabwah	100.0	26398	9.6	2529	1.0	267	89.4	23602	شبوة
Hadramout	100.0	81536	9.2	7473	7.8	6400	83.0	67663	حضرموت
Al-Mahrah	100.0	8522	29.9	2551	2.2	185	67.9	5786	المهرة
Grand Total	100.0	284508	11.6	33085	9.0	25481	79.4	225942	المجموع العام

التوزيع العددي والنسبي للمساكن في كل محافظة حسب مصدر المياه بالمسكن

NUMBERS AND PERCENTAGE DISTRIBUTION OF HOUSING UNITS IN EACH GOVERNORATE BY SOURCE OF WATER SUPPLY

جدول رقم (6) Table

Governorate	مجموع المساكن Total Housing Units		Source Of Water Supply مصدر المياه				المحافظة
			مصادر أخرى Other Sources		شبكة عامة Public Pipe Line		
	٪	العدد No.	٪	العدد No.	٪	العدد No.	
Aden	100.0	56617	19.1	10800	80.9	45817	عدن
Lahg	100.0	71498	77.0	55092	23.0	16406	لحج
Abyan	100.0	39937	64.8	25865	35.2	14072	ابين
Shabwah	100.0	26398	65.3	17240	34.7	9158	شبوه
Hadramout	100.0	81536	58.3	47520	41.7	34016	حضرموت
AL — Mahrah	100.0	8522	73.2	6237	26.8	2285	المهرة
Grand Total	100.0	284508	57.2	162754	42.8	121754	المجموع العام

التوزيع العددي والنسبي للمساكن في كل محافظة حسب نوع الاضاءة بالمسكن

NUMBERS AND PERCENTAGE DISTRIBUTION OF HOUSING UNITS IN EACH GOVERNORATE BY TYPE OF LIGHTING

جدول رقم (7) Table

Governorate	مجموع المساكن Total Housing Units		Type Of Lighting نوع الاضاءة						المحافظة
			انواع اخرى Other Types		كيروسين Kerosine		شبكة عامة Public Network		
	٪	العدد No	٪	العدد No.	٪	العدد No.	٪	العدد No.	
Aden	100.0	56617	4.1	2348	13.6	7695	82.3	46574	عدن
Lahg	100.0	71498	18.5	13207	53.6	38326	27.9	19965	لحج
Abyan	100.0	39937	28.8	11478	38.2	15273	33.0	13186	ابين
Shabwah	100.0	26398	26.1	6904	32.9	8676	41.0	10818	شبوه
Hadramout	100.0	81536	18.6	15193	25.4	20673	56.0	45670	حضرموت
AL — Mahrah	100.0	8522	25.1	2144	51.0	4345	23.9	2033	المهرة
Grand Total	100.0	284508	18.0	51274	33.4	94988	48.6	138246	المجموع العام

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت في كل محافظة حسب حالة المنشأة

NUMBERS AND PERCENTAGE DISTRIBUTION OF ESTABLISHMENTS IN EACH GOVERNORATE BY STATUS

جدول رقم (8) Table

Governorate	مجموع المنشآت Total Establishments		Establishment Status حالة المنشأة								المحافظة
			خالية Vacant		متوقفة Out of Work		مغلقة Closed		عاملة Working		
	٪	عدد No.	٪	عدد No.	٪	عدد No.	٪	عدد No.	٪	عدد No.	
Aden	100.0	7624	4.9	373	8.3	635	3.1	235	83.7	6381	عدن
Lahg	100.0	7999	4.7	377	8.5	683	4.8	380	82.0	6559	لحج
Abyan	100.0	4660	8.6	402	4.7	221	5.4	251	81.3	3786	أبين
Shabwah	100.0	4314	3.3	143	5.7	246	3.6	155	87.4	3770	شبوه
Hadramout	100.0	12585	2.0	240	3.3	416	4.2	533	90.5	11396	حضرموت
Al—Mahrah	100.0	1593	11.3	180	6.1	97	6.9	110	75.7	1206	المهرة
Grand Total	100.0	38775	4.4	1715	5.9	2298	4.3	1664	85.4	33098	المجموع العام

الملحـــق الثاني
القرارات المنظمة للتعداد

التوزيع العددي والنسبي للمنشآت العاملة والمغلقة في كل محافظة حسب القطاع

NUMBERS AND PERCENTAGE OF WORKING AND CLOSED ESTABLISHMENTS IN EACH GOVERNORATE BY SECTOR

جدول رقم (9) Table

Governorate	مجموع المنشآت Total Establishments		Establishment by Sector: Private — مجموع خاص Total Pr.		خاص: أجنبي Foreign	خاص: عربي Arabic	خاص: محلي Local	Joint Venture — مجموع مختلط Total		مختلط: أجنبي Foreign	مختلط: محلي Local	المنشآت حسب القطاع: تعاوني Co-OperaTive		حكومي Governmental		المحافظة
	٪	عدد No.	٪	عدد No.				٪	عدد No.			٪	عدد No.	٪	عدد No.	
Aden	100.0	6616	76.7	5073	27	47	4999	2.4	159	6	153	0.8	54	20.1	1330	عدن
Lahg	100.0	6939	70.4	4883	—	18	4865	0.3	20	—	20	2.6	181	26.7	1855	لحج
Abyan	100.0	4037	73.5	2968	1	1	2966	0.9	37	—	37	4.1	165	21.5	867	أبين
Shabwah	100.0	3925	73.5	2887	9	19	2859	0.8	31	1	30	4.2	163	21.5	844	شبوه
Hadramout	100.0	11929	79.4	9476	1	4	9471	0.6	66	1	65	2.8	329	17.2	2058	حضرموت
Al—Mahrah	100.0	1316	67.0	882	—	6	876	0.1	1	—	1	5.5	72	27.4	361	المهرة
Grand Total	100.0	34762	75.3	26169	38	95	26036	0.9	314	8	306	2.8	964	21.0	7315	المجموع العام

التوزيع العددي والنسبي للمشتغلين في المنشآت العاملة في كل محافظة حسب الحالة العملية والنوع

NUMBERS AND PERCENTAGE OF WORKERS (WITHIN WORKING ESTABLISHMENTS) IN EACH GOVERNORATE BY EMPLOYMENT STATUS AND SEX

جدول رقم (10) Table

Governorate		المجموع Total		عاملون بدون اجر Unpaid Workers		عاملون باجر Employees		اصحاب منشآت Employers		المحافظـــة	
		٪	عدد No.	٪	عدد No.	٪	عدد No.	٪	عدد No.		
	M	100.0	52875	4.8	2561	85.6	45218	9.6	5096	ذ	
Aden	F	100.0	15816	0.7	114	97.1	15361	2.2	341	ا	عدن
	T	100.0	68691	3.9	2675	88.2	60576	7.9	5437	م	
	M	100.0	16516	7.2	1197	62.1	10253	30.7	5066	ذ	
Lahg	F	100.0	2542	6.8	174	78.3	1989	14.9	379	ا	لحج
	T	100.0	19058	7.2	1371	64.2	12242	28.6	5445	م	
	M	100.0	14446	4.0	571	70.7	10219	25.3	3656	ذ	
Abyan	F	100.0	4025	0.9	36	88.3	3555	10.8	434	ا	ابين
	T	100.0	18471	3.3	607	74.6	13774	22.1	4090	م	
	M	100.0	9220	8.9	822	58.9	5430	32.2	2969	ذ	
Shabwah	F	100.0	702	14.5	102	54.6	383	30.9	217	ا	شبوه
	T	100.0	9922	9.3	924	58.6	5813	32.1	3185	م	

Follow Table No. (10) يتبع جدول رقم

Governorate		المجموع Total		عاملون بدون اجر Unpaid Workers		عاملون باجر Employees		اصحاب منشآت Employers		المحافظـــة
		٪	عدد No.	٪	عدد No.	٪	عدد No.	٪	عدد No.	
	M	100.0	30777	11.5	3532	60.2	18534	28.3	8711	ذ
Hadramout	F	100.0	2849	4.1	116	91.6	2610	4.3	123	حضرموت ا
	T	100.0	33626	10.8	3648	62.9	21144	26.3	8834	م
	M	100.0	3552	5.9	211	67.7	2403	26.4	938	ذ
Al — Mahrah	F	100.0	213	2.8	6	96.7	206	0.5	1	المهرة ا
	T	100.0	3765	5.8	217	69.3	2609	24.9	939	م
	M	100.0	127386	7.0	8894	72.3	92057	20.7	26435	ذ
Grand Total	F	100.0	26147	2.1	548	92.2	24104	5.7	1495	المجموع العام ا
	T	100.0	153533	6.2	9442	75.6	116161	18.2	27930	م

التوزيع العددي والنسبي لوحدات عد مختارة حسب المحافظات

NUMBER AND PERCENTAGE DISTRIBUTION OF SOME SELECTED UNITS BY GOVERNORATE

جدول رقم (11) Table

Governorate	القوة العاملة Labour Force		المنشآت Establishments		غرف المعيشة Living Rooms		المساكن Housing Units		الأسر Households		السكان داخل الجمهورية pop. Within PDRY		المحافظة
	٪	عدد No.	٪	عدد No.	٪	عدد No.	٪	عدد No.	٪	عدد No.	٪	عدد N0.	
Aden	28.3	122863	19.7	7624	18.0	127000	19.9	56617	20.4	66321	18.4	386717	عدن
Lahg	17.8	77418	20.6	7999	20.7	146716	25.1	71498	24.3	79334	23.3	491626	لحج
Abyan	14.6	63497	12.0	4660	11.6	82197	14.0	39937	13.6	44179	14.3	301750	أبين
Shabwah	7.2	31298	11.1	4314	12.1	85168	9.3	26398	8.6	27950	9.9	208534	شبوه
Hadramout	26.3	114432	32.5	12585	35.3	249261	28.7	81536	28.1	91637	29.7	626293	حضرموت
Al—Mahrah	5.8	25268	4.1	1593	2.3	16435	3.0	8522	5.0	16261	4.4	92196	المهرة
Grand Total	100.0	434776	100.0	38775	100.0	706777	100.0	284508	100.0	325682	100.0	2107116	المجموع العام

بعض المؤشرات المختارة لكل محافظة
SOME SELECTED INDICATORS FOR EACH GOVERNORATE

جدول رقم (12) Table

Governorate	نسبة قوة العمل من إجمالي السكان Labour Force % of Total Population	نسبة البطالة Unemployed % of Labour Force	متوسط عدد الأفراد بالغرفة Persons Per Living Room	متوسط عدد الأفراد بالمسكن Persons Per Housing Unit	متوسط عدد الأسر بالمسكن Households Per Housing Unit	متوسط حجم الأسرة Average Size of Household	نسبة النوع Sex Ratio			المحافظة
							لمجموع السكان For Total Population	للسكان خارج الجمهورية For Citizen Abroad	للسكان داخل الجمهورية For PoP. Inside	
Aden	31.8	10.6	3.0	6.8	1.2	5.8	106	168	102	عدن
Lahg	15.7	7.6	3.3	6.9	1.1	6.2	101	206	96	لحج
Abyan	21.0	18.1	3.7	7.5	1.1	6.8	101	226	92	أبين
Shabwah	15.0	9.2	2.4	7.9	1.1	7.1	103	227	88	شبوه
Hadramout	18.3	13.6	2.5	7.7	1.1	6.8	100	243	90	حضرموت
Al—Mahrah	27.4	6.4	5.6	10.8	1.9	5.7	110	852	100	المهرة
Grand Total	20.6	11.6	3.0	7.4	1.1	6.5	102	223	94	المجموع العام

قرار مجلس الوزراء بشأن اجراء التعداد العام الثاني للسكان والمساكن لعام ١٩٨٨م في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية رقم (٣٨) لعام ١٩٨٦م

بأسم الشعب ،
مجلس الوزراء،
بعد الاطلاع على المواد ٩٩ ، ١٠٤ ،١٠٧ من الدستور
وعلى قانون مجلس الوزراء رقم (٢) لعام ١٩٧٩م
وعلى قانون الجهاز المركزي للاحصاء رقم (٢٩) لعام ٦٩م وتعديلاته
وبناء على أقتراح رئيس الجهاز المركزي للاحصاء .

أقر مجلس الوزراء اصدار القرار التالي:

المادة(١) يجرى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تعدادا عاماً للسكان والمساكن في أوائل عام ١٩٨٨م وهي عملية جمع البيانات التفصيلية عن السكان والمساكن وتبدأ عملية جمع هذه البيانات في الفترة التي سوف يحددها رئيس الجهاز المركزي للاحصاء .

المادة(٢) يقوم الجهاز المركزي للاحصاء باجراء التعداد العام في كافة محافظات الجمهورية واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذه . ويفوض رئيس الجهاز المركزي للاحصاء في أصدار القرارات التنفيذية المنظمة للتدريب والعمل الميداني وكذلك عمليات تجهيز البيانات وتحليلها ونشرها بما في ذلك تشكيل اللجان الداخلية وتحديد مسئوليات العاملين في هذه العمليات على كافة المستويات التنفيذية وفي مختلف مراحل العمل .

المادة(٣) يتم جمع البيانات وفقاً للاستمارات المخصصة لذلك والتي أقرتها اللجنة الفنية للتعداد العام الثاني للسكان والمساكن .

المادة(٤) يحق لرئيس الجهاز المركزي للاحصاء بعد التنسيق مع الجهات المختصة انتداب أي عامل من العاملين في أجهزة الدولة للعمل في التعداد .

المادة(٥) يحق لرئيس الجهاز المركزي للاحصاء أن يصدر قرارات بصورة أستثنائية خلال عملية التدريب وجمع البيانات وتجهيزها وتحليلها ونشرها وفي حدود الميزانية المعتمدة للتعداد في الامور التالية:

أ: تعيين وأنهاء خدمات العاملين في التعداد .

ب: تحديد ساعات العمل والاجور الاضافية وبدل الانتداب والعلاوات والمكافآت .

ج: شراء وأستئجار الالآت والمعدات والمواد القرطاسية وكذا تجهيز وأستئجار مباني أو سيارات وتقديم خدمات للقائمين بالاعمال الميدانية .

المادة(٦) على رؤوساء الاجهزة المركزية والمحلية والافراد تقديم كافة التسهيلات للعاملين في التعداد في الاوقات المحددة لذلك على أن تشمل هذه التسهيلات الامور التالية :

أ: تقديم كافة البيانات والوثائق والمعلومات المطلوبة من قبل العاملين في التعداد

ب: أستخدام أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية في أستلام وارسال البيانات من المركز الى جميع مناطق العمل الميداني والعكس أثناء تنفيذ المشروع .

جـ: توفير الاعداد المطلوبة من العاملين والسيارات اللازمة للتعداد ويلزم رؤساء مرافق الدولة والمؤسسات العسكرية والامنية بتوفير المشتغلين والسيارات حسب الاعداد والمواعيد المحددة في الكشوفات المرفوعة من رئيس الجهاز المركزي للاحصاء .

د: نشر وتنمية الوعي الاحصائي في أوساط المواطنين .

هـ: طباعة ونشر الوثائق والمستندات المتعلقة بالتعداد في حينها .

و: على رئيس الجهاز المركزي للاحصاء بالتنسيق مع وزير العمل والخدمة المدنية ووزير التربية والتعليم ورئيس جامعة عدن والمنظمات الجماهيرية لتفريغ العاملين والطلبة للعمل في التعداد وتنفيذ مرحلة التعداد في الفترة التي ستحدد من قبل مجلس الوزراء .

المادة(٧) يتمتع المكلفون بأعمال التعداد أثناء قيامهم بمهامهم بصفة الموظف العام وتطبق على من يعترض أعمالهم أو يحاول عرقلتها أو يقدم اليهم بيانات ومعلومات غير حقيقية مع علمه بذلك الاحكام المنصوص عليها في القوانين النافذة في الجمهورية .

المادة(٨)

أ: يفوض وزير المالية بمنح رئيس الجهاز المركزي للاحصاء القدم المالية اللازمة من أموال الخزانة العامة لتأمين نفقات مراحل التعـداد .

ب: يحق لرئيس الجهاز المركزي للاحصاء تفويض المشرفين على أعمال التعداد في جميع محافظات الجمهورية في الصرف من القدم المالية الممنوحة لهم لاغراض مجابهة نفقات الاعمال الميدانية على أن تسوى هذه القدم حسب النظم المالية .

المادة(٩) تخضع بيانات التعداد العام الثاني للسكان والمساكن لمصادقة مجلس الوزراء قبل نشرها .

المادة(١٠) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

المادة(١١) ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صادر بتاريخ :٦ربيع ثاني ١٤٠٧هـ
الموافق : ٨ديسمبر ١٩٨٦م

د. ياسين سعيد نعمان
رئيس مجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء بشأن تشكيل لجنة عليا للتعداد العام الثاني للسكان والمساكن رقم (٣٩) لعام ١٩٨٦م

باسم الشعب

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المواد ٩٩ ، ١٠٤ ، ١٠٧ من الدستور

وعلى قانون مجلس الوزراء رقم (٢) لعام ١٩٧٩م

وعلى قانون الجهاز المركزي للاحصاء رقم ٢٩ لعام ١٩٦٩م وتعديلاته

وبناء على أقتراح رئيس الجهاز المركزي للاحصاء .

أقر مجلس الوزراء اصدار القرار التالي:

المادة (١) تشكل اللجنة العليا للتعداد العام الثاني للسكان والمساكن لعام ١٩٨٨م على النحو التالي :

١. رئيس الجهاز المركزي للاحصاء	رئيساً
٢. نائب رئيس الجهاز المركزي للاحصاء	نائباً للرئيس
٣. نائب وزير التخطيط	عضواً
٤. نائب وزير الانشاءات والاسكان	عضواً
٥. نائب وزير المالية	عضواً

٦. نائب وزير التربية والتعليم عضواً
٧. نائب وزير العمل والخدمة المدنية عضواً
٨. نائب وزير الدفاع ورئيس هيئة الاركان العامة عضواً
٩. نائب وزير الداخلية عضواً
١٠. نائب وزير أمن الدولة عضواً
١١. نائب وزير الثقافة والاعلام عضواً
١٢. نائب رئيس لجان الدفاع الشعبي عضواً
١٣. مدير عام الادارة العامه للحكم المحلي عضواً
١٤. ممثل عن سكرتارية مجلس الوزراء عضواً
١٥. ممثل عن الدائرة الاقتصادية (للجنة المركزية) عضواً
١٦. ممثل عن أتحاد شبيبة فتاح الاشتراكي اليمني (أشيد) عضواً
١٧. المدير التنفيذي للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٩٨٨م سكرتيراً ومقرراً
١٨. المسجل العام لادارة السجل المدني بوزارة العدل والاوقاف عضواً

المادة (٢) مهام اللجنة

١: تسهيل وتوفير الدعم البشري والمالي والمادي لمختلف مراحل وعمليات التعداد بما في ذلك المتطلبات المعنية والمطلوب توفيرها محلياً من مختلف أجهزة الدولة .

٢: التنسيق بين أعمال مختلف الجهات التي تساهم في عمليات التعداد سواء بتقديم القوى العاملة أو متطلبات عينية (وسائل نقل ، مساكن مبيت للعاملين أو القيام بأعمال اعلامية للتعداد) وأتخاذ القرارات على ضوء المقترحات المقدمة من اللجنة الفنية .

٣: ابداء المشاورة فيما تقدمه اليها اللجنة الفنية للتعداد خاصة في ميزانية التعداد وتوقيتها الزمني بمافي ذلك تحديد تاريخ بدء التعـداد .

٤: أتخاذ القرارات السريعة الكفيلة لمواجهة أية عقبات تعترض عمليات مراحل التعداد .

٥: متابعة تنفيذ عمليات ومراحل التعداد وفق التوقيت الزمني المعد لها .

المادة(٣) تعقد اللجنة جلساتها دورياً بناء على دعوة من رئيسها ، ويحق لها عقد جلسات أستثنائية كلما دعت الضرورة ذلك ، وفي الحالات التي يتعذر فيها عقد أجتماعاتها يجوز لرئيس اللجنة التشاور مع من أمكن الاتصال بهم من الاعضاء .

المادة(٤) يحق للجنة الاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص ودعوتهم لحضور أجتماعات اللجنة على أن يكون رأيهم أستشارياً .

المادة(٥) تعتبر قرارات اللجنة ملزمة لكافة الجهات المعنية في حدود القانون وأختصاصها .

المادة(٦) يصدر رئيس الوزراء القرارات الخاصة بتشكيل اللجان الرئيسية والفنية والهيكل الوظيفي للتعداد .

المادة(٧) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

المادة(٨) ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صادر بتاريخ : ٦ربيع ثاني ١٤٠٧هـ
الموافق : ٨ ديسمبر ١٩٨٦م

د. ياسين سعيد نعمان
رئيس مجلس الوزراء

قرار رئيس الوزراء بشأن تشكيل اللجنة الفنية للتعداد العام الثاني للسكان والمساكن لعام ١٩٨٨م رقم (١٢٠) لعام ١٩٨٦م

بأسم الشعب.
رئيس الوزراء.
بعد الاطلاع على قانون مجلس الوزراء رقم (٢) لعام ١٩٧٩م
وعلى قانون الجهاز المركزي للاحصاء رقم (٢٩) لعام ١٩٦٩م
وتعديلاته وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (٣٨) لعام ١٩٨٦م بشأن أجراء التعداد العام الثاني للسكان والمساكن لعام ١٩٨٨م
وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (٣٩) لعام ١٩٨٦م بشأن تشكيل اللجنة العليا للتعداد العام الثاني للسكان والمساكن لعام ١٩٨٨م.
وبناء على أقتراح رئيس الجهاز المركزي للاحصاء.

أصدر القرار التالي:

المادة(١) تشكل لجنة فنية للتعداد العام الثاني للسكان والمساكن لعام ١٩٨٨م على النحو التالي :

١. رئيس الجهاز المركزي للاحصاء	رئيساً
٢. نائب رئيس الجهاز المركزي للاحصاء	نائباً للرئيس
٣. مدير عام مركز الدراسات والبحوث السكانية	مستشاراً

٤. المدير التنفيذي للتعداد العام الثاني للسكان والمساكن لعام ١٩٨٨م سكرتيراً ومقرراً
٥. مساعدي نائب رئيس الجهاز اعضاء
٦. مدير الدائرة السكانية والاجتماعية عضواً
٧. ممثل عن دائرة الحاسب الالكتروني عضواً
٨. ممثل عن وزارة التخطيط عضواً
٩. ممثل عن وزارة الانشاءات والاسكان عضواً
١٠. ممثل عن وزارة العمل والخدمة المدنية عضواً
١١. ممثل عن ادارة السجل المدني بوزارة العدل والاوقاف عضواً
١٢. ممثل عن الادارة العامة للحكم المحلي عضواً
١٣. مشرف التعداد العام الثاني للسكان والمساكن في كل محافظة عضواً
١٤. ممثل عن الدائرة الاقتصادية بسكرتارية اللجنة المركزية للحزب عضواً
١٥. ممثل عن سكرتارية مجلس الوزراء عضواً

المادة (٢) مهام اللجنة:

١. القيام بمناقشات واقرار كافة الوثائق المطلوبة لاجراء التعداد العام الثاني للسكان والمساكن والمتمثلة في الاستمارات ، والتعليمات والتقارير وجداول النشر
٢. الاتصال بكافة الجهات المستهلكة لبيانات التعداد لاستطلاع رأيها في أستمارة التعداد .
٣. الاشراف على التجارب الميدانية وتقييمها .
٤. أعداد برنامج زمني للمراحل المختلفة للتعداد وفقاً للفترة التي ستحدد من قبل مجلس الوزراء .
٥: اعادة النظر في ميزانية التعداد وفقاً لمتطلبات المراحل المختلفة .
٦. توفير مطبوعات التعداد ومتابعة شراء المستلزمات .
٧. القيام بتدريب العاملين في المراحل المختلفة للتعداد وفقاً لخطة تعد لهذا الغرض .
٨. وضع خطة أعلامية شاملة تتناسب مع المراحل المختلفة للتعداد وتغطية جميع محافظات الجمهورية بالمواد الاعلامية .

٩. الاشراف على تنفيذ كافة مراحل التعداد فنياً وادارياً ومالياً

المادة(٣) يجوز لرئيس اللجنة دعوة من يرى ضرورة حضوره لاجتماعات اللجنة من ذوي الخبرة والاختصاص .

المادة(٤) تعقد اللجنة اجتماعاتها بصورة دورية يحددها الرئيس ويجوز أن تعقد أجتماعات أستثنائية اذا دعت الضرورة لذلك .

المادة(٥) ينتهي عمل اللجنة بانتهاء أستخراج الجداول النهائية للتعداد العام الثاني للسكان والمساكن لعام ١٩٨٨م .

المادة(٦) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

المادة(٧) ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صادر بتاريخ :١٦ ربيع ثاني ١٤٠٧هـ
الموافق : ١٨ - ١٢ - ١٩٨٦م

د. ياسين سعيد نعمان
رئيس الوزراء

قرار رئيس الوزراء بشأن تشكيل اللجان الرئيسية في المحافظات لتنفيذ التعداد العام الثاني للسكان والمساكن لعام ١٩٨٨م رقم (١٢١) لعام ٨٦م

باسم الشعب ،

رئيس الوزراء ،

بعد الاطلاع على قانون مجلس الوزراء رقم (٢) لعام ١٩٧٩م ،

وعلى قانون الجهاز المركزي للاحصاء رقم (٢٩) لعام ٦٩م وتعديلاته ،

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (٣٨) لعام ١٩٨٦م بشأن اجراء التعداد العام الثاني للسكان والمساكن لعام ١٩٨٨م ،

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (٣٩) لعام ٨٦م بشأن تشكيل اللجنة العليا للتعداد العام الثاني للسكان والمساكن لعام ١٩٨٨م ،

وبناء على أقتراح رئيس الجهاز المركزي للاحصاء ،

أصدر القرار التالي :

المادة (١) : تشكل في كل محافظة من محافظات الجمهورية لجنة رئيسية لتنفيذ التعداد العام الثاني للسكان والمساكن لعام ١٩٨٨م على النحو التالي :

١ – رئيس المكتب التنفيذي لمجلس الشعب المحلي في المحافظة	رئيساً
٢ – مشرف التعداد العام الثاني للسكان والمساكن في المحافظة	سكرتيراً ومقرراً
٣ – مسئول المنظمات الجماهيرية بسكرتارية منظمة الحزب في المحافظة	عضواً
٤ – مدير الشرطة الشعبية في المحافظة	عضواً

٥ – ممثل عن وزارة الدفاع في المحافظة عضواً
٦ – ممثل عن وزارة أمن الدولة في المحافظة عضواً
٧ – مدير إدارة الإسكان في المحافظة عضواً
٨ – مدير إدارة العمل والخدمة المدنية في المحافظة عضواً
٩ – المشرف المالي في المحافظة عضواً
١٠– رئيس قسم السجل المدني في المحافظة عضواً
١١– سكرتير اتحاد شبيبة فتاح الاشتراكي اليمني (أشيد) في المحافظة عضواً
١٢– رئيس لجان الدفاع الشعبي في المحافظة عضواً
١٣– رئيسة فرع اتحاد نساء اليمن في المحافظة عضواً

المادة (٢) : مهام اللجنة :

١. تسهيل وتوفير الدعم البشري والمالي والمادي لمختلف مراحل عمليات التعداد بما في ذلك المتطلبات العينية والمطلوب توفيرها محلياً من مختلف أجهزة الدولة في المحافظة .
٢. التنسيق بين أعمال مختلف الجهات التي تساهم في عمليات التعداد سواء بتقديم القوى العاملة أو متطلبات عينية (وسائل نقل – مساكن لمبيت العاملين) أو القيام بأعمال إعلامية للتعداد وأتخاذ القرارات على ضوء المقترحات المقدمة من اللجنة الفنية .
٣. المساهمة في تحديث قوائم أسماء القرى ومواقع تجمعات البدو الرحل والأشراف المباشر على عملية جمع البيانات من البدو الرحل والذين لا مأوى لهم .

المادة (٣) : يشكل رئيس المكتب التنفيذي لجان فرعية مماثلة على مستوى المديريات والمراكز تزاول نفس المهام التي جاءت في المادة (٢) من هذا القرار لمساعدة مفتشي ومعاوني التعداد العام الثاني للسكان والمساكن في المديريات والمراكز وذلك خلال شهر واحد من تاريخ صدور هذا القرار .

المادة (٤) : تجتمع اللجان الرئيسية مرة كل أسبوعين واللجان الفرعية مرة كل أسبوع على الأقل وذلك لمتابعة معدلات انجاز العمل الميداني في جميع مديريات ومراكز المحافظة .

المادة (٥) : تعطى لأعمال التعداد العام الثاني للسكان والمساكن الأولوية في توفير الامكانيات اللازمة لتحسين سير أعمال التعداد العام الثاني للسكان والمساكن وفق التوقيت

الزمني المعد لذلك وتنتهي أعمال اللجان الرئيسية والفرعية بأنتهاء العمليات الميدانية وتسليم وثائق ومستندات التعداد العام الثاني للسكان والمساكن للجهاز المركزي للاحصاء .

المادة (٦) : يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

المادة (٧) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صادر بتاريخ : ١٦ ربيع ثاني ١٤٠٧هـ
الموافق : ١٩٨٦/١٢/١٨م

د. ياسين سعيد نعمان
رئيس الوزراء

قرار رئيس الوزراء بشأن تشكيل الهيكل الوظيفي للتعداد العام الثاني للسكان والمساكن لعام ١٩٨٨م رقم (١٢٢) لعام ١٩٨٦م

باسم الشعب ،

رئيس الوزراء ،

بعد الاطلاع على قانون مجلس الوزراء رقم (٢) لعام ١٩٧٩م .

وعلى قانون الجهاز المركزي للاحصاء رقم (٢٩) لعام ١٩٦٩م وتعديلاته .

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (٣٨) لعام ٨٦م بشأن أجراء التعداد العام الثاني للسكان والمساكن لعام ١٩٨٨م .

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (٣٩) لعام ١٩٨٦م بشأن تشكيل اللجنة العليا للتعداد العام الثاني للسكان والمساكن لعام ١٩٨٨م .

وبناء على أقتراح رئيس الجهاز المركزي للاحصاء .

أصدر القرار التالي :

المادة (١) : تحدد أختصاصات كوادر الجهاز المركزي للاحصاء في جمع البيانات الاحصائية التفصيلية للتعداد العام الثاني للسكان والمساكن لعام ١٩٨٨م على النحو التالي :

١ . محمد سعيد برعيه مديراً تنفيذياً لمشروع التعداد العام الثاني للسكان والمساكن .

٢ . د. حسن أحمد فرحان مساعد المدير التنفيذي لمشروع التعداد العام الثاني للسكان والمساكن .

٣ . محمد أحمد ثابت مدير إداري ومالي للمشروع .
٤ . محمد سعيد بامسعود مشرف التعداد العام الثاني للسكان والمساكن م/عدن .
٥ . أحمد عبدالرزاق حسين مشرف التعداد العام الثاني للسكان والمساكن م/الحج .
٦ . محمد حسن الرحيتي مشرف التعداد العام الثاني للسكان والمساكن م/أبين .
٧ . عبدالكريم فضل سعد مشرف التعداد العام الثاني للسكان والمساكن م/شبوه .
٨ . جمعان عوض باشكيل مشرف التعداد العام الثاني للسكان والمساكن م/حضرموت .
٩ . محمد عبدالسلام الجيلاني مساعد مشرف التعداد العام الثاني للسكان والمساكن م/حضرموت .
١٠. سعيد عبده عبدالغني مشرف التعداد العام الثاني للسكان والمساكن م/المهرة .

المادة (٢) : يكون رئيس الجهاز المركزي للاحصاء مسئولاً مركزياً عن عمليات التوجيه والأشراف والمتابعة والمتعلقة بتنفيذ التعداد العام الثاني للسكان والمساكن .

المادة (٣) : يكون المدير التنفيذي للتعداد العام الثاني للسكان والمساكن مسئولاً عن كافة عمليات التعداد الفنية والمكتبية والميدانية والادارية والمالية وكذلك عن العمليات اللاحقة للعمل الميداني والخاصة بتجهيز البيانات وتحليلها ونشرها النهائي .

المادة (٤) : يكون المدير الاداري والمالي مسئولاً ومساعداً للمدير التنفيذي للتعداد العام الثاني للسكان والمساكن في الأمور الادارية والمالية المرتبطة بالتعداد ابتداء من مرحلة جمع البيانات الميدانية إلى استخراج النتائج النهائية للتعداد .

المادة (٥) : يكون المشرف مسئولاً عن كافة عمليات التعداد الفنية والمكتبية والميدانية وكذلك الادارية والمالية في المحافظة التي يشرف عليها وفق ماجاء بالمادة (١) .

المادة (٦) : يفوض رئيس الجهاز المركزي للاحصاء بأصدار الأوامر الادارية بتشكيل الهياكل الوظيفية الأخرى للتعداد وتوزيع المهام على المشتغلين بالتعداد .

المادة (٧) : يحق لرئيس الجهاز المركزي للاحصاء اجراء تغيير فيما جاء بالأختصاصات في المادة (١) بما في ذلك حق اعفاء وإعادة تعيين وندب لمختلف طوائف المشتغلين .

المادة (٨) : يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

المادة (٩) : ينشر في الجريدة الرسمية .

صادر بتاريخ : ١٦ ربيع ثاني ١٤٠٧هـ
الموافق : ١٩٨٦/١٢/١٨م

د. ياسين سعيد نعمان
رئيس الوزراء

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

الجهاز المركزي للاحصاء

المرجع : ج م أ / م ر ج / ٣ / ٩
التاريخ : ١٩٨٧/٢/٢٣م

أمر رئيس الجهاز المركزي للاحصاء رقم (٢)
بشأن التعداد العام الثاني للسكان والمساكن

على ضوء الصلاحيات المخولة لنا وفقاً لقرار الأخ/ رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢٢) بتاريخ : ٨٦/١٢/١٨م بشأن الهيكل الوظيفي للتعداد ، وبناء على مقترح الأخ/ المدير التنفيذي للتعداد .

أصدر القرار التالي :

أولاً : يشكل مكتباً للتعداد يتكون من الأخوة التالية أسمائهم :

١- محمد سعيد برعية	المدير التنفيذي للتعداد	رئيساً
٢- د. حسن فرحان	مساعد المدير التنفيذي	عضواً
٣- محمد أحمد ثابت	المدير الإداري والمالي للتعداد	عضواً
٤- اسكندر حسن عبدالستار	ممثل الحاسب	عضواً
٥- جواد محمد علي	محاسب التعداد	عضواً
٦- ناجي علي صالح	المسئول الإعلامي للتعداد	عضواً

ثانياً : تحدد مهام مكتب التعداد على النحو التالي :

١- التخطيط ووضع التصاميم الفنية والتعريفات المقترح اتباعها لاجراء تعداد السكان والمساكن الثاني .

٢- تجهيز المواضيع المقترح مناقشتها في اللجنة العليا ومتابعة تنفيذ قراراتها .

٣- تجهيز المواضيع المقترح مناقشتها في اللجنة الفنية ومتابعة تنفيذ قراراتها .

٤- متابعة تنفيذ المهام المدرجة في الجدول الزمني لعمليات التعداد .

٥- مناقشة كافة القضايا المتعلقة بمراحل التعداد المختلفة .

٦- في فترة العد الفعلي يكون المكتب بمثابة غرفة عمليات تكون في حالة طوارئ لحل اية مشكلة تواجه المشرفين في لحظتها حتى لاينتج أي تأخير يضر بسير العمليات الميدانية .

٧- ترفع نتائج اجتماعات المكتب أول بأول إلى رئيس الجهاز .

ثالثاً : يجوز لرئيس المكتب استدعاء من تتطلب الضرورة حضورهم لاجتماعات المكتب .

رابعاً : يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

«د. محمد محسن المسعودي»
رئيس الجهاز المركزي للاحصاء

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
الجهاز المركزي للاحصاء

١٩٨٨/٥/١

قرار رئيس الجهاز المركزي للاحصاء رقم (٩) لعام ١٩٨٨م بشأن التعداد العام الثاني للسكان والمساكن والمنشآت لعام ١٩٨٨م

على ضوء الصلاحيات المخولة لنا في قرار الأخ رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢٢) لعام ١٩٨٦م بشأن الهيكل الوظيفي للتعداد وبناء على ماأقترحه علينا الأخ المدير التنفيذي للتعداد .

أصدر القرار التالي :

مادة (١) : يعين الأخ أسكندر حسن عبدالستار مساعداً للمدير التنفيذي للتعداد لشئون التجهيز الآلي لبيانات التعداد العام الثاني للسكان والمساكن والمنشآت لعام ١٩٨٨م .

مادة (٢) : يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

«د. محمد محسن المسعودي»
رئيس الجهاز المركزي للاحصاء

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
الجهاز المركزي للاحصاء

المرجع :ج م أ/م ر ج/ ٢٢/٧٦
التاريخ :١٩٨٨/١/٢٧م .

قرار رئيس الجهاز المركزي للاحصاء رقم (٧) لعام ٨٨م بشأن التعداد العام الثاني للسكان والمساكن والمنشآت

بناء على الصلاحيات المخولة لنا في قرار الأخ رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢٢) لعام ١٩٨٦م بشأن الهيكل الوظيفي للتعداد وعلى ضوء ماأقترحه علينا الأخ المدير التنفيذي للتعداد .

أصدر القرار التالي :

مادة (١) : يعين كلاً من الأخوة التالية أسماؤهم بوظيفة مشرفين ومشرفين مساعدين للتعداد في المحافظات على النحو التالي :

١- الأخ حسين محمد المقدي مشرف التعداد في محافظة حضرموت لمديريات الساحل (مديرية المكلا ، مديرية الشحر ، مديرية حجر) .

٢- الأخ محمد عبدالسلام الجيلاني مشرف التعداد في محافظة حضرموت لمديريات الوادي (سيئون ، القطن ، دوعن ، العبر ، ثمود) .

٣- الأخ فاروق علي سالم مساعد مشرف التعداد محافظة عدن .

٤- الأخ سالم عمر باهرمز مساعد مشرف التعداد محافظة شبوه .

مادة (٢) : يلغى أي نص يتعارض بما جاء في المادة رقم (١) .

مادة (٣) : يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

«د. محمد محسن المسعودي»
رئيس الجهاز المركزي للاحصاء

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
الجهاز المركزي للاحصاء

المرجع :ج م أ/م ر ج/ ٢٣/٧٦
التاريخ :١٩٨٨/٤/١١م.

أمر رئيس الجهاز رقم (٨) لعام ٨٨م
بشأن التعداد العام الثاني للسكان والمساكن والمنشآت

بناء على الصلاحيات المخولة لنا في قرار الأخ/ رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢٢) لعام ١٩٨٦م بشأن الهيكل الوظيفي للتعداد وبناء على ماأقترحه الأخ المدير التنفيذي للتعداد .

١- يعين الأخ/ فاروق علي سالم مشرف للتعداد العام الثاني للسكان والمساكن والمنشآت في محافظة عدن أعتباراً من ١٩٨٨/٤/١١م .

٢- ان تظل المسؤولية الفنية والادارية والمالية للأخ مشرف التعداد بالمحافظة «سابقاً» قائمة حتى تاريخ ١٩٨٨/٤/١٠م .

٣- يلغى أي تعيين سابق .

«د. محمد محسن المسعودي»
رئيس الجهاز المركزي للاحصاء

تصويب الاخطاء المطبعية

رقم الصفحة	رقم السطر	رقم الجدول	الخطأ	الصواب
٥	٢	—	المركز	المركزي
١٧	٧	—	الجراحات	الجراجات
٢١	٣	—	٢١٠٧١٦٦ فرداً	٢١٠٧١١٦ فرداً
٢١	٩	—	٢٦,٠٢	٢٦,٢
٢٩	٣	—	فالمهره	فحضرموت
٣٠	٨	—	٪١٨,١	٪١٨,٣
٣٠	الجدول في الصفحة		نسبة العماله م/ابين ٪٨١,٩	٪٨١,٧
٣٠	الجدول في الصفحة		نسبة البطاله م/ابين ٪١٨,١	٪١٨,٣
٤٥	الأخير	1	المجموع العام للذكور 118495	1185918
٤٥	الاخير	1	المجموع العام للأناث 1160315	1159348
٥٦	—	10	مجموع العاملون باجر م/عدن	
—	—	—	60576	60579
٥٦	—	10	عدد اصحاب المنشأت	
—	—	—	(الذكور) في م/شبوه 2969	2968
٥٩	—	12	نسبة البطاله م/ابين 18.1%	18.3%

الفهـرس

الموضـوع	رقـم الصفحه
تقديم	٥
المقدمه	٧
بعض التعريفات المستخدمه بالتعداد	١١
الفصل الاول : السكان والقوى العامله	١٩
الفصل الثاني : المساكن .	٣١
الفصل الثالث : المنشآت.	٣٩
الملحق الاول : جداول النتائج الاولية للتعداد	٤٣
الملحق الثاني : القرارات المنظمة للتعداد	٦١

طبع بمطابع دار الهمداني للطباعة والنشر- عدن